An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)

Volume 36 | Issue 10 Article 4

2022

Israeli settlement strategy in the West Bank

Mohammed Abuassida
PhD in Geographical Sciences: Faculty of Letters and Human Sciences, University of Sfax. Currently: Islamic High School, Nablus, Palestine, asseda.1986@gmail.com

Mourad ben Jalloul
Department of Geography, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Tunis, Tunisia

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b

Recommended Citation

Abuassida, Mohammed and ben Jalloul, Mourad (2022) "Israeli settlement strategy in the West Bank," *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*: Vol. 36: Iss. 10, Article 4.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol36/iss10/4

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in An-Najah University Journal for Research - B (Humanities) by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 36(10) 2022

الاستراتيجية الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية#

Israeli settlement strategy in the West Bank

محمد أبو عصيدة[1،*]، ومراد بن جلّول[2]

Mohammed Abuassida[1] & Mourad ben Jalloul[2]

[1]دكتوراه في العلوم الجغرافية: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس. حالياً: المدرسة الثانوية الإسلامية، نابلس، فلسطين. [2]قسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس

[1]PhD in Geographical Sciences: Faculty of Letters and Human Sciences, University of Sfax. Currently: Islamic High School, Nablus, Palestine.
[2]Department of Geography, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Tunis, Tunisia

*الباحث المراسل: asseda.1986@gmail.com

تاريخ التسليم: (2020/6/20)، تاريخ القبول: (2020/9/28)

ملخص

هدف هذا البحث للكشف عن الاستراتيجية الاستيطانية التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي في تأسيس هذه الشبكة من المستوطنات وبنائها وتوسيعها مع مرور الوقت، إذ أنّ هذه الاستراتيجية تقوم على دوافع وتستخدم آليات ووسائل، وهذه الآليات والوسائل بنيت من خلال مجموعة من الخطط والمشاريع التي استُخدمت لغرض مصادرة الأرض الفلسطينية وتهجير سكانها الأصليين منها؛ تمهيداً لإحلال أكبر عدد من المستوطنين الإسرائيليين مكانهم، كل ذلك بهدف الوصول الاحتلال الإسرائيلي إلى استراتيجيته الاستيطانية المخطط لها؛ بغية تحقيق أهدافه المنشودة وفرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني. توصلت هذه الدراسة إلى أنّ السياسة الاستيطانية الإسرائيلية تقوم على استراتيجية معدّه ومخطط لها مسبقاً، بحيث تسعى هذه الاستراتيجية إلى السيطرة والتحكّم بأفضل وأهم المواقع في الضفة الغربية لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية؛ كل ذلك على حساب المواطن والأرض الفلسطينية، وأوصت الدراسة بضرورة إعداد استراتيجية أو خطة وطنية شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة

البحث مستل من أطروحة دكتوراه للطالب محمد غنام أبو عصيدة، بعنوان "التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية وتأثيرها على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية"، والتي تم مناقشتها في جامعة صفاقس بجمهورية تونس بتاريخ 2019/9/12.

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 36 [2022], Iss. 10, Art. 4

للأراضي الفلسطينية ومواجهة الأخطار الناجمة عن التوسّع الاستيطاني الإسرائيلي، بالإضافة إلى تشجيع الامتداد العمراني الفلسطيني الأفقي بدلاً من الامتداد العمراني العمودي من أجل الحد من ظاهرة استنزاف ومصادرة الأراضي الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الاستيطانية، المستوطنات الإسرائيلية، مصادرة الأراضي، الخطط والمشاريع.

Abstract

This research paper aims to find the settlement strategy that the Israeli occupation uses to establish, build, and expand its network of settlements over time. This strategy is based on certain motives and uses certain mechanisms and means that were established through a set of plans and projects for the purpose of expropriating Palestinian land and displacing indigenous people. In addition, this strategy includes settling a large number of Israeli settlers on the land expropriated from the Palestinians. All this aims to help Israel achieve its settlement strategy and impose a new de facto situation. The research paper finds that the Israeli settlement policy is based on an already decided plan through which Israel attempts to dominate and control the strategically most important sites in the West Bank to serve its political, economic, and security interests. All this comes at the expense of the Palestinian population and its land. Therefore, the current study stresses the necessity of preparing a comprehensive strategy or plan to achieve sustainable development of the Palestinian lands in order to face dangers posed by the Israeli settlement expansion. It also encourages horizontal urban expansion of Palestinians instead of vertical urban expansion in order to confront Israeli expropriation and confiscation of Palestinian land.

Keywords: Settlement Strategy, Israeli Settlement, Land Expropriation, Plans and Project.

المقدمة

بعد استيلاء الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية عام 1967، اتّبعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة استراتيجية تهدف إلى السيطرة على الأراضي والموارد الفلسطينية وتسخيرها لصالح إنجاح المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، المتمثل في إقامة المستوطنات

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol36/iss10/4

الإسرائيلية وتوسيعها المستمر مع مرور الوقت، حيث تقوم هذه الاستراتيجية على مجموعة من الدوافع والآليات والمشاريع والخطط للوصول إلى أهدافهم المنشودة.

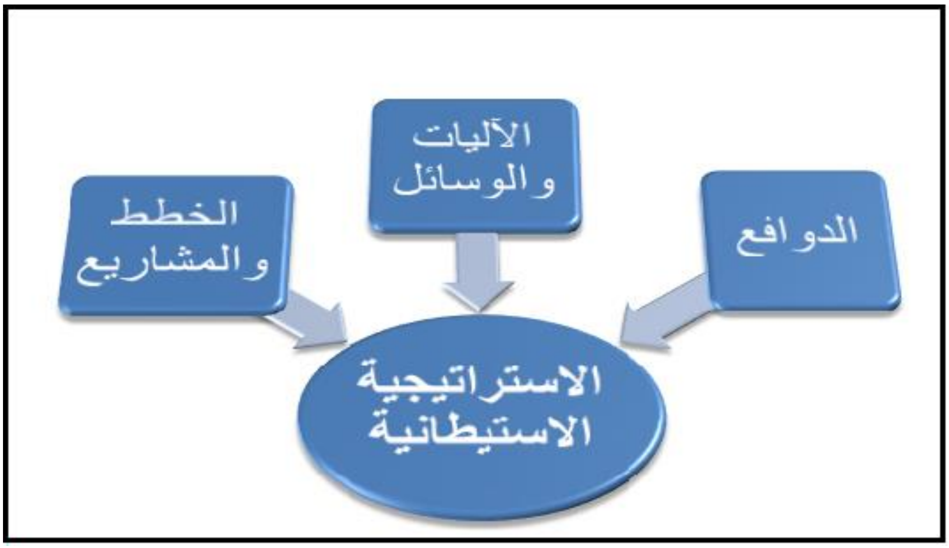

شكل (1): مقومات الاستراتيجية الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية.
المصدر: إعداد الباحثين، 2020.

منطقة الدراسة

تقع منطقة الدراسة المتمثلة في الضفة الغربية بين خطي طول َ52 ْ34 وَ34 ْ35 شرق خط غرينتش، وبين دائرتي عرض َ20 ْ31 و َ33 ْ32 شمال خط الاستواء(West Bank, Israel)، وهي بذلك تقع في الوسط الشرقي من فلسطين، تبلغ مساحتها 5655 كم^2، وتشكّل حوالي 21% من مساحة فلسطين الكلية، وهي ذات شكل متطاول محصورة بين نهر الأردن والبحر الميت في الشرق وأطراف السهل الساحلي الفلسطيني في الغرب، وسهل مرج بن عامر في الشمال والجزء الشمالي الشرقي من صحراء النقب في الجنوب، أما بالنسبة لحدود الضفة الغربية، فإن إجمالي طولها يقدر بنحو 404 كم، من بينها 307 كم مع الأراضي المحتلة عام 1948 من الجهات الشمالية والغربية والجنوبية، وحوالي 97 كم مع الأردن من الجهة الشرقية (أبو الليل، 2012، ص15)، وحسب التقسيم الإداري للسلطة الوطنية الفلسطينية عام 1997، فقد بلغ عدد محافظات الضفة الغربية 11 محافظة وهي القدس، والخليل، وبيت لحم، ورام الله والبيرة، ونابلس، وأريحا، وطوباس، وجنين، وطولكرم، وقلقيلية، وسلفيت.

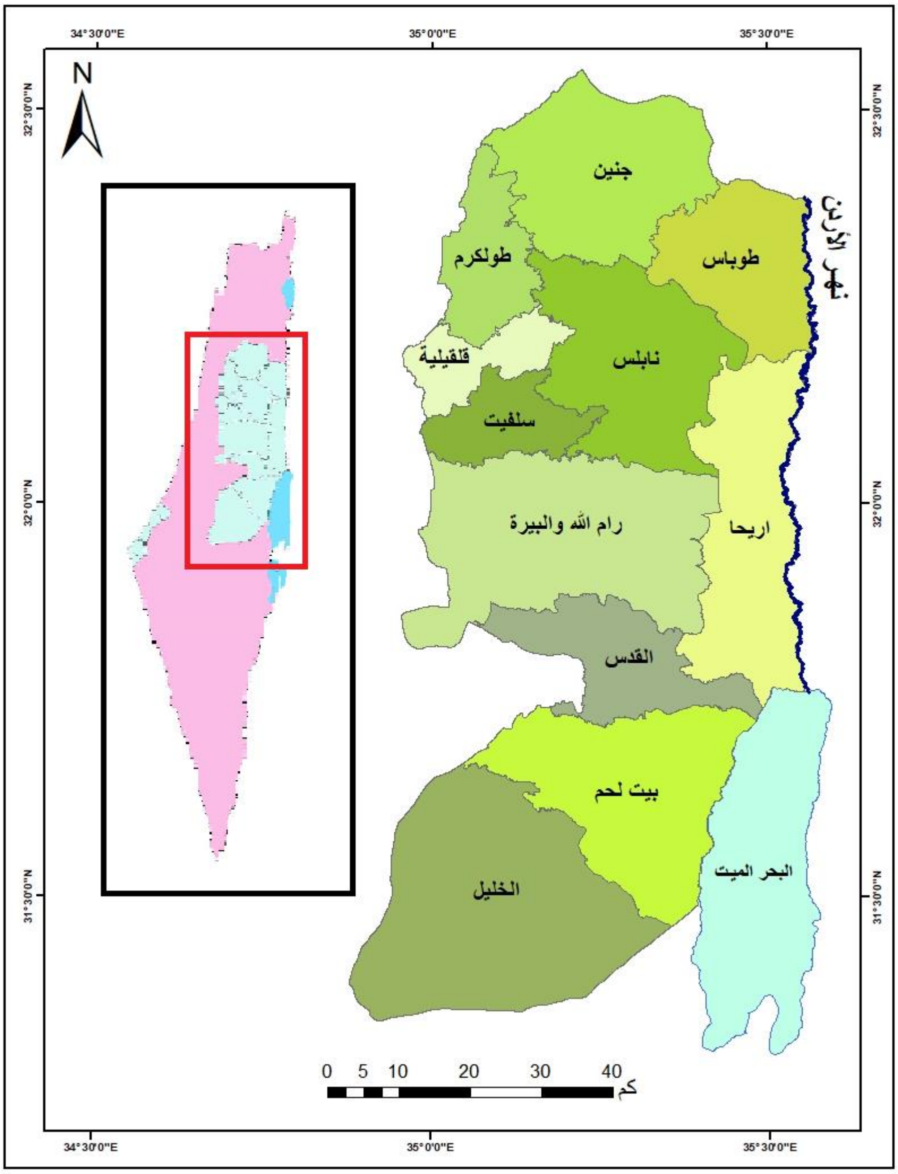

خريطة (1): منطقة الدراسة والمحافظات الموجودة فيها.
المصدر: وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، بتصرف الباحثين، 2020.

مشكلة الدراسة

تعتبر المستوطنات الإسرائيلية ركناً أساسياً من أركان سياسة التهويد التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، فعقب احتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، باشر الاحتلال الإسرائيلي بفرض سياسة الأمر الواقع على الأرض من خلال بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، في خطوة من شأنها أن تعزز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ تنتشر المستوطنات الإسرائيلية في معظم أنحاء الضفة الغربية مع تركّزها في بعض المناطق بشكل أكبر.

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود المستوطنات الإسرائيلية في أفضل المواقع وأهمها؛ بهدف السيطرة والتحكّم الكامل بالموارد والسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، فقد كانت المستوطنات تتركّز بدايةً في مناطق تتمتع بمواقع استراتيجية من الناحية الأمنية، وتسكنها تجمعات فلسطينية قليلة العدد، لكن بعد ذلك ومع تعاقب الحكومات الإسرائيلية، أصبحت المستوطنات تنتشر في كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وبالقرب من التجمعات السكانية الفلسطينية؛ من أجل الوصول إلى الأهداف بعيدة المدى المتمثلة في محاصرة التجمعات السكانية الفلسطينية في معازل لمنع إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية، والسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية، كل ذلك وفقاً لاستراتيجية مُعدّه ومخطط لها مسبقاً.

أسئلة الدراسة

إنّ الاستراتيجية الاستيطانية التي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية تقوم على دوافع وتستخدم آليات، وهذه الآليات بنيت من خلال مجموعة من الخطط والمشاريع، ومن هنا يمكن طرح التساؤلات الآتية:

1. ما هي الدوافع التي قام من أجلها الاحتلال الإسرائيلي بناء المستوطنات في الضفة الغربية؟
2. ما هي الآليات والوسائل التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على الأراض الفلسطينية؟
3. ما هي الخطط والمشاريع التي طرحها الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذ استراتيجيته الاستيطانية؟

أهمية الدراسة

يعتبر الاستيطان الإسرائيلي من أبرز وأهم قضايا الصراع العالقة بين الشعب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، بحيث أدت إلى وقف المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وقد جاءت هذه الدراسة للكشف عن الدوافع والآليات والخطط والمشاريع التي تستخدمها الحكومات الإسرائيلية الرامية إلى مصادرة المزيد من الأرض الفلسطينية وتهجير سكانها الأصليين منها؛ تمهيداً لإحلال المستوطنين اليهود مكانهم، كل ذلك بهدف الوصول إلى استراتيجيته الاستيطانية المخطط لها بغية تحقيق أهدافه المنشودة وفرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني، كما يمكن اعتبار هذه الدراسة مرجعاً مهماً لتزويد العاملين في مختلف

المؤسسات الفلسطينية والعربية وكذلك الباحثين والطلاب بمعلومات وبيانات هامة عن المواضيع ذات الصلة بعنوان هذه الدراسة.

مبررات الدراسة

هناك العديد من المبررات التي دعت الباحث إلى اختيار هذه الدراسة، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

- مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح المشروع الاستيطاني الإسرائيلي التوسعي، بحيث أدى هذا إلى ازدياد الخطر على جوانب حياة المواطن الفلسطيني المختلفة في منطقة الدراسة.
- وجود المستوطنات الإسرائيلية في مناطق جغرافية ذات أهمية استراتيجية وسياسية واقتصادية وأمنية، وبذلك شكّلت تهديداً حقيقياً على مستقبل الشعب الفلسطيني حتى غدت التجمعات السكانية الفلسطينية محاصرة ومعزولة عن بعضها البعض، ولا يوجد تواصل جغرافي فيما بينها؛ كل ذلك بسبب إحاطتها بالمستوطنات.

منهجية الدراسة

اتبع الباحث في هذه الدراسة المناهج الآتية:

المنهج التاريخي: تم الحصول على معلومات تاريخية عن الآليات والوسائل والخطط والمشاريع التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي لمصادرة الأراضي الفلسطينية في منطقة الدراسة.

المنهج الاستقرائي: تم ذلك باستقراء وتتبع مجموعة من البيانات والمعلومات التي قام الباحث بجمعها وتحليلها وتلخيصها من أجل الوصول إلى نتائج واستنتاجات شاملة عن موضوع الدراسة.

المنهج الوصفي التحليلي: تم استخدام هذا المنهج في دراسة البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها تحليلاً وتفسيراً، بهدف شرح الوضع الراهن لتوضيح سياسة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية من أجل الوصول الى توصيات ونتائج مبنية على أسس واقعية, وقد تم استخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (Arc GIS10.5)؛ للمساعدة في تصميم مجموعة من الخرائط وإنتاجها لإظهار أهمية المواقع التي تتركّز بها المستوطنات الإسرائيلية، والآثار المترتبة على الأرض والمواطن الفلسطيني.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والأبحاث والكتب التي تناولت موضوع الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، وكل منها تخصص في جزئية معينة من الموضوع، نذكر منها ما يأتي:

دراسة محمد اشتيه (2015)، تحت عنوان (**Israeli Settlements and the Erosion of the Two-States Solution**)، ويتناول هذا الكتاب نظرة الأحزاب الإسرائيلية لقضية المستوطنات وأهم مخططاتها، بالإضافة إلى دور الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في دعم وتمويل هذه المستوطنات والآليات المتبعة في مصادرة الأرض الفلسطينية، وتطرق الكتاب أيضاً إلى قانونية المستوطنات وعنف المستوطنين وأثر ذلك على إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية.

(Israeli Settlement Policy in the West Bank)، **(سياسة الاستيطان في الضفة الغربية)**، من منشورات مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بتسيلم (2010)، تتناول هذه الدراسة الوسائل التي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة الأرض الفلسطينية لصالح إقامة المستوطنات وطرق تشجيع اليهود للذهاب والسكن في هذه المستوطنات.

دراسة أحمد المصري (2000)، تحت عنوان (التخطيط الإقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية 1967 – 2000)، وتناولت الدراسة الاستيطان من حيث أهدافه وأنماطه ومقوماته، بالإضافة إلى أهم المشاريع الاستيطانية، وقد خصص الباحث اهتمامه على التوزيع الجغرافي للمستعمرات الإسرائيلية محافظة القدس، وقد خلص الباحث إلى أن هناك علاقة قوية بين اختيار الموقع الأكثر ارتفاعاً وإقامة المواقع الاستيطانية.

دراسة سمير أحمد معتوق (1989)، تحت عنوان (الأساس الجغرافي للاستعمار الصهيوني في الضفة الغربية 1967-1985)، وقد تناولت هذه الدراسة أهداف الاستيطان ودوافعه، والمقومات الجغرافية للاستيطان وأهم المشاريع الاستيطانية، وسياسة توزيع المستوطنات حسب المناطق الجغرافية، وآثار الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية.

لقد تناولت الدراسات السابقة موضوع الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين سواء بشكل عام أو بشكل خاص، ونظراً للديناميكية والمرونة العاليتين اللتين يتمتع بهما هذا الموضوع، كان لا بد من مواصلة البحث في هذه القضية الخطرة التي تهدد مستقبل الشعب الفلسطيني، فمع تقدم الوقت يزداد النشاط الاستيطاني ويتوسّع ضمن استراتيجية مخطط لها مسبقاً وبعناية فائقة، وهذا ما ستضيفه هذه الدراسة، بحيث تقوم هذه الاستراتيجية على مجموعة من الدوافع وتستخدم آليات ووسائل، وهذه الآليات والوسائل بنيت من خلال مجموعة من الخطط والمشاريع.

دوافع إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

الدوافع الدينية والخلفية التاريخية

يأتي الدافع الديني الذي يرتكز على خلفيات تاريخية في مقدمة دوافع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية؛ فهو يعتبر المحرك الأيديولوجي للاستيطان، بادعاء أن الله قد منح اليهود هذه الأرض، وأن على اليهود أن يستوطنوها حتى يحققوا فريضة دينية، كما يقول الحاخام موسى بن نحمان "إن العيش في أرض إسرائيل يوازي جميع الفرائض في التوراة" (معتوق، 1992،

Published by Arab Journals Platform, 2022

ص44)، وقد نجحت الحركة الصهيونية في استغلال الدين والتاريخ قديماً وحديثاً لخدمة سياساتها التوسّعية في فلسطين، وذلك من خلال ربط المعاني والمعتقدات الدينية عندهم بأسماء المستوطنات المقامة في الضفة الغربية، حتى تعطي بعداً دينياً وتاريخياً لليهود المنتشرين في العالم؛ لتشجيعهم على الهجرة والاستيطان في مستوطنات الضفة الغربية، وهذا يعني أن تسمية المستوطنات لم تكن عشوائية (المرداوي، 2016، ص6)، وبالتالي كان هذا أول الأهداف التي تم التركيز عليها لتشجيع الاستيطان في فلسطين، وخاصة في محافظات القدس والخليل ونابلس وبيت لحم.

وحاول الاحتلال الإسرائيلي إضفاء الشرعيّة على احتلالهم للأراضي الفلسطينية، حيث تبنى اليمين الإسرائيلي المتطرّف الادعاء بأن الضفة الغربية جزء من الوطن اليهودي وجزء من أرض إسرائيل التوراتية، وأن من حق اليهود التوطّن في أيّة منطقة من أرض إسرائيل، وتعتبر أحزاب اليمين الإسرائيلي المتطرّف الذين تزداد أعدادهم في مستوطنات الضفة الغربية، أن المستوطنين الذين يقيمون في الضفة الغربية يؤدون مهمة وطنية ودينية مقدسة (Dahlan, 1987, p 123)، ولم تخف الحكومات الإسرائيلية المنطلقات الدينية والتاريخية في حربها المتواصلة على الأرض الفلسطينية لإيجاد دولة يهودية نقية يجتمع فيها يهود العالم كافةً؛ لذلك سعت وما زالت تسعى لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهذا يتطلب بناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة لاستيعاب المهاجرين الجدد، وبالتالي فإن هذا الدافع ساهم في جذب الكثير من يهود العالم للاستيطان في الضفة الغربية.

وعندما تنفذ الذرائع الدينية يأتي دور الذرائع التاريخية؛ حيث تطلق الأحزاب الدينية الإسرائيلية مسمى "يهودا والسامرة" على الضفة الغربية، وتعتبرها أراضي محررة وليست محتلة، وأخذت تطلق أسماء يهودية على المستوطنات التي تقيمها في الضفة الغربية، لتوحي للعالم أنها بصدد إحياء دولة قديمة وليس إنشاء دولة جديدة، بالإضافة إلى استغلال الأسماء الآرامية والكنعانية واستخدامها على أنها أسماء عبرانية ويهودية قديمة، ولهذا ظهر إصرار الاحتلال على تكثيف بناء المستوطنات في القدس لتكون عاصمة لهم من أجل ربط وجودهم السياسي بوجودهم الديني والتاريخي (بركات، 1986، ص46)، حيث يستندون إلى العديد من النصوص التاريخية والتوراتية التي تدّعي أحقيتهم التاريخية في الضفة الغربية وخصوصاً القدس والخليل ونابلس، ولتحقيق ذلك قام الاحتلال الإسرائيلي بإعادة صياغة أسماء المواقع من خلال تحريف الأسماء والرموز والذكريات والروايات التاريخية لتصبح مطابقة لرواياته التي تدّعي بأحقيته في هذه المواقع، وأن هذه المواقع تصبح فقط للمستوطنين؛ وذلك من خلال تغيير أسماء المدن والقرى والجبال والآثار من أسماء عربية إلى أسماء عبرية يهودية توراتية (حباس، 2017، ص102).

الدوافع السياسية والأمنية

إن بناء شبكة من المستوطنات في الضفة الغربية أمر على جانب كبير من أهمية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فهذه المستوطنات فضلاً عن أنها تكرس سيطرة الاحتلال

الإسرائيلي على الأرض، فإنها تعد ورقة ذات أهمية في حالة التفاوض على تسوية سلمية مع الفلسطينيين؛ فبفضل هذه المستوطنات يخلق الاحتلال أوضاعاً جديدة في الضفة الغربية، وهذه الأوضاع الجديدة هي التي تقرر الحدود الجديدة. إن إقامة المستوطنات في الضفة الغربية تجعلها عقبة أمام أي حل، وورقة مساومة رابحة، ويصبح التخلي عن أي بؤرة استيطانية عبر المفاوضات تنازلاً مؤلماً بالنسبة للاحتلال، فالمستوطنات دليل على إثبات الوجودية الإسرائيلية على الأرض، ودون وجود المستوطنات سيكون الجيش الإسرائيلي مجرد جيش احتلال، وحسب وجهة النظر الإسرائيلية ومن أجل إبعاد هذه الصفة الاحتلالية عن هذا الجيش فإنه يجب تركيز الاستيطان بذريعة حماية المدنيين الإسرائيليين (أبو حرب، 1987، ص9).

ويلاحظ أن هناك العديد من المستوطنات الإسرائيلية التي تسيطر على مساحة كبيرة، لكن يعيش فيها عدد محدود من المستوطنين، هدفها الأساسي هو السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض والاستفادة منها في الحصول على امتيازات في مناطق أخرى فيما لو تم التنازل عنها، ومن هنا تمثل المستوطنات كما يريد الاحتلال الإسرائيلي دليلاً على وجوده وسيطرته، وأداة للضغط على الفلسطينيين والعرب والعالم للقبول بهذا الواقع، وقد أُقيمت المستوطنات في مواقع جغرافية متميزة قادرة على تمزيق الترابط بين مناطق الضفة الغربية حتى بين المدينة والقرية، حيث يتم فصل التجمعات الفلسطينية عن بعضها، الأمر الذي يكاد يلغي فكرة إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، وأكبر مثال على ذلك المستوطنات التي تحيط بمدينة القدس من مختلف الجهات لتهويدها وفصلها عن المدن والتجمعات الفلسطينية الأخرى.

أما الدوافع الأمنية فقد سعى الاحتلال الإسرائيلي من وراء الاستيطان في الضفة الغربية إلى تحقيق جملة من الأهداف الأمنية والاستراتيجية التي لا تتحقق خلال فترة قصيرة، وتتمثل في خدمة الاحتلال الإسرائيلي في نزاعه مع الفلسطينيين من جهة ومع الدول العربية المجاورة من جهة أخرى، حيث شرع الاحتلال في إقامة المستوطنات على المناطق الحدودية مع الدول العربية حتى تكون هذه المستوطنات خطوط الدفاع المتقدمة في الساعات الأولى من أي هجوم عربي محتمل، وأكبر مثال على ذلك المستوطنات المقامة على طول الشريط الحدودي مع الأردن في منطقة الأغوار، وكذلك الحال بالنسبة للمستوطنات الإسرائيلية المقامة بالقرب من خط الهدنة (الخط الأخضر) الفاصل بين أراضي الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948.

سعى الاحتلال الإسرائيلي لإقامة المستوطنات على شكل أحزمة طولية أو عرضية تخدم الأهداف الأمنية الإسرائيلية؛ بغرض تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وفصلها عن بعضها البعض (البطش، 2003، ص40)، وخير مثال على ذلك منظومة المستوطنات المحيطة بمدينة نابلس فهي تحاصرها من جميع الاتجاهات، فقد تم اختيار مواقعها بعناية؛ فمستوطنة ألون موريه تحيط بها من الشرق ومستوطنة شافي شمرون من الغرب ومستوطنة براخا ويتسهار ومعسكر حواره من الجنوب ومستوطنة إيتمار من الجنوب الشرقي ومعسكر موشيه زرعين على جبل عيبال من الشمال، وهذه المستوطنات تتركّز على القمم الجبلية المحيطة بالمدينة والسيطرة عليها يعني السيطرة على المدينة وسكانها وفصلها عن التجمعات الفلسطينية الأخرى المحيطة بها. (انظر إلى الخريطة رقم 2)

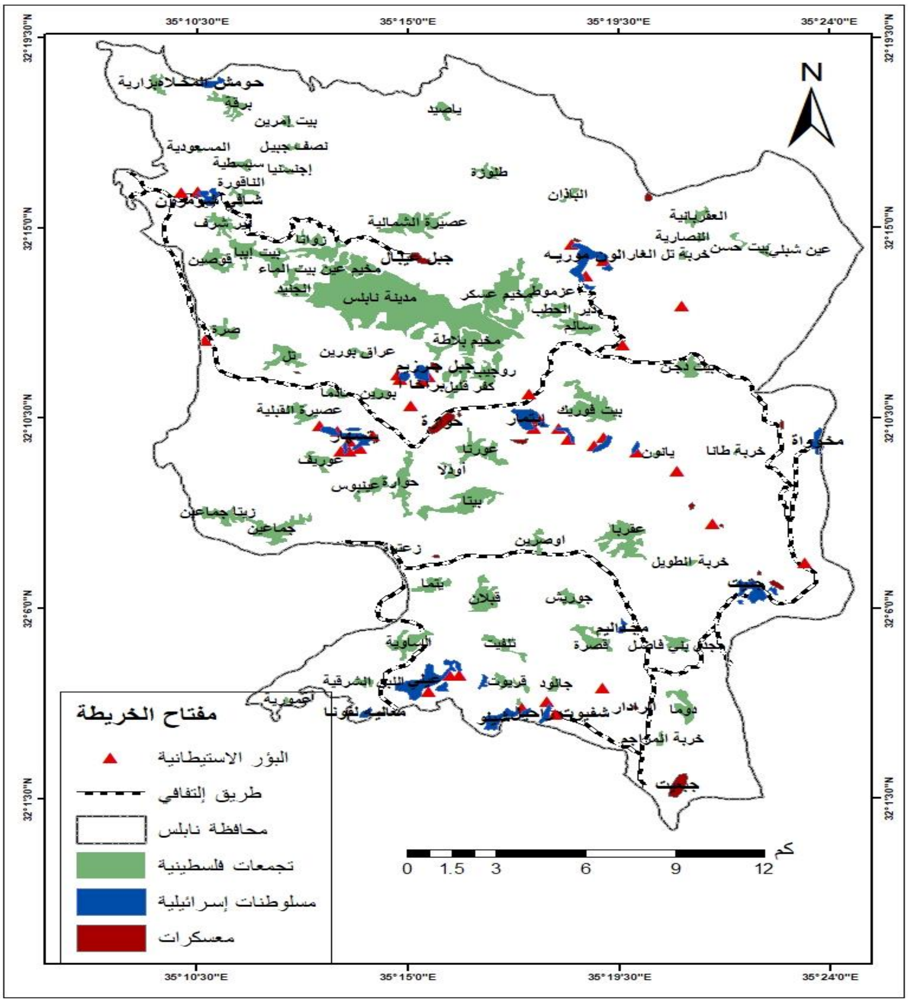

الخريطة (2): منظومة المستوطنات الإسرائيلية في محافظة نابلس.
المصدر: المركز الجغرافي الفلسطيني، بتصرف الباحثين، 2020.

لذلك رأى الاحتلال الإسرائيلي أن هذه الكتل والأحزمة من المستوطنات هي جزء لا يتجزأ من النظام الدفاعي والهجومي على حدٍ سواء؛ فهذه المستوطنات تؤدي وظيفة بما يتلاءم والمتطلبات الأمنية المتغيرة والمختلفة من حين لآخر، حيث تلزم أحياناً لتكون قواعد لنشاطات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وأحياناً أخرى لانطلاق الوحدات الخاصة، ويمكن أن تكون

قواعد عسكرية للدبابات ومطارات عسكرية وأماكن حشد للقوات العسكرية تمهيداً للاعتداء على التجمعات الفلسطينية، ومراكز اعتقال وتحقيق مع السكان الفلسطينيين. كما قام الاحتلال الإسرائيلي باستغلال الظروف الأمنية والسيطرة على مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية؛ لتكون نطاقات آمنة للمستوطنات القائمة، بحيث تفوق مساحتها أضعاف مساحة المستوطنات القائمة التي يحيط بها، وأكبر مثال على ذلك مستوطنة شافي شمرون الواقعة في محافظة نابلس على أراضي قريتي سبسطية ودير شرف.

الصورة (1): النطاقات الآمنة لمستوطنة شافي شمرون في محافظة نابلس.

الدوافع الديموغرافية والنفسية

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي أن إقامة المستوطنات وتوسيعها سيؤدي إلى خلق واقع ديموغرافي جديد في الضفة الغربية، يتمثل في الاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية واستيطانها بأكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود القادمين في موجات متلاحقة من مختلف دول العالم بدعم من الحكومات الإسرائيلية (قيطة، 2008، ص49)، والتضييق على الفلسطينيين ودفعهم للهجرة بحجج ومزاعم مختلفة؛ بهدف إفراغ الأرض من سكانها، ومن هنا يظهر أهمية العامل الديموغرافي في إقامة المستوطنات وتوسيعها. وخير دليل على ذلك ما يجرى في محافظة القدس بشكل خاص، حيث يقوم الاحتلال الإسرائيلي بتشجيع المستوطنين على الإقامة في المستوطنات الموجودة في القدس والمناطق المحيطة بها المتمثلة في مستوطنات جنوب محافظة رام الله ومستوطنات شمال وشمال غرب بيت لحم، ويقدم لهم إغراءات ومنح وحوافز من أجل أن يفوق عدد المستوطنين الإسرائيليين عدد السكان الفلسطينيين في محافظة القدس؛

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 36 [2022], Iss. 10, Art. 4

وذلك لمحاولة فرض الأمر الواقع على الفلسطينيين ضمن أي حل سياسي مستقبلي. حتى أنه قام بإخراج قرى أبو ديس والعيزرية والعبيدية وحزما وبير نبالا وبدو من حدود القدس بجدار فصل عنصري؛ بهدف الاخلال بالوضع الديموغرافي لصالح اليهود في القدس.

ويرى الاحتلال الإسرائيلي أن وجود المستوطنات الإسرائيلية وعزلها التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض، من شأنه جعل سكانها يصلون إلى مرحلة الإحباط واليأس، وأنه لا يمكن أن يكون هناك إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة؛ وبالتالي يبدأ السكان الفلسطينيون بالتأقلم مع وجود المستوطنات والتسليم بوجود الاحتلال الإسرائيلي (أبو حرب، 1987، ص10)، كما أن الإجراءات الإسرائيلية تهدف إلى خلق حالة من الرعب والخوف والقلق عند الفلسطينيين؛ وبالتالي النيل من معنوياتهم مما يدفع بعضهم إلى اليأس من إعمار الأراضي الزراعية والاهتمام بها وزراعتها لفترة طويلة، والتردد في الوصول إليها خوفاً من إرهاب المستوطنين، وكذلك اليأس من المقاومة والصمود في الأراضي المهددة بالمصادرة، مما يدفع بعضهم إلى الهجرة وهذا في النهاية لخدمة الأهداف الإسرائيلية التوسّعية (قيطة، 2008، ص54).

الدوافع الاقتصادية

يبرز الدافع الاقتصادي للاستيطان من خلال سعي الاحتلال الإسرائيلي للتحكّم والسيطرة على أهم الثروات الطبيعية والموارد المائية، فمنذ بداية الاحتلال اتجهت أنظار الإسرائيليين إلى المناطق الاستراتيجية في الضفة الغربية، التي شكّلت أهمية خاصة لدى المخطط الإسرائيلي، وأكبر مثال على ذلك منطقة الغور التي تمتاز بوفرة المياه وخصوبة التربة، والمناخ المتميز الذي يجعل منها سلة غذائية، وزراعة نوعية يستطيع الاحتلال الإسرائيلي أن يطوّرها ويجعلها مصدر تصدير مهم لكثير من دول العالم، وتكون بذلك مصدر دخل استراتيجي لهم.

وبعد ذلك وحتى يتم ربط المستوطنين بمستوطناتهم، وتوفير أماكن عمل لهم، وتمكنهم من الاستمرار بالعيش في المستوطنة، استولى الاحتلال على مساحة كبيرة من الأرض والمياه والأيدي العاملة الرخيصة؛ فتم إقامة المستوطنات الصناعية والزراعية في المناطق المحتلة؛ بحيث تضمن قلة تكاليف الإنتاج، ومنع التطوّر الصناعي والزراعي للفلسطينيين (أبو ظريفة، 2006، ص108)، حيث تعد مستوطنة بركان المقامة في محافظة سلفيت من أكبر المستوطنات الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية، كما يوجد مناطق صناعية في كثير من المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية، نذكر منها مستوطنات عطاروت وشاكيد وشيلو ومعاليه أفرايم وأريئيل وكريات أربع وكرني شمرون وغيرها (الهدهد والتيتي، 2009، ص2)، وبعد ذلك بدأت هذه المستوطنات باستغلال العمالة الفلسطينية وبأجور عالية مقارنة مع الأجور التي كانت تدفع للعمالة في الأسواق المحلية الفلسطينية، وهذا دفع الكثير من العمال الفلسطينيين إلى التوجه للعمل في تلك المستوطنات؛ فالكثير من بضائع المستوطنات يتم تسويقها في المناطق الفلسطينية، وبالتالي فإن للدوافع الاقتصادية أهمية كبيرة في النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol36/iss10/4

استراتيجية إقامة المستوطنات الإسرائيلية : الآليات والوسائل القانونية

توظيف قوانين تسجيل الأراضي في الضفة الغربية والتلاعب بها

كان الاحتلال الإسرائيلي ولا زال يحاول أن يجد مبررات قانونية للاستحواذ على الأراضي الفلسطينية، في محاولة منه لإضفاء الشرعيّة القانونية لاستيلائه على أراضي الفلسطينيين، ولإظهار نفسه أمام العالم دولة ديمقراطية؛ وذلك باللجوء إلى كل البنود والقوانين التي سنتها السلطات المتعاقبة العثمانية والبريطانية والأردنية في الضفة الغربية؛ وذلك لأنها تتيح للاحتلال الإسرائيلي السيطرة على الأراضي ومصادرتها، وإن لم يجد أي مبررات قانونية فإنه يلجأ إلى استخدام الأوامر العسكرية الصارمة لخدمة مصالحه الاستيطانية التوسّعية (التفكجي، 2011، ص38).

كان من أول قرارات الاحتلال الإسرائيلي في أعقاب سيطرته على الضفة الغربية عام 1967 قرار رقم 291 للعام 1968 والمتعلق بقواعد الأرض والمياه في الضفة الغربية، حيث تم تجميد كافة عمليات تسجيل الأراضي، واستغل النقص في عمليات تسجيل الأراضي، وعمل على إعادة تفسير قوانين الأراضي العثمانية والبريطانية والأردنية، إلى جانب الادعاءات الأمنية والحماية الطبيعية، كل ذلك بهدف مصادرة مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية (ARIJ، 2009، ص3)، وقد أدى الحظر على تسجيل الأراضي إلى ازدياد استخدام الوكالات الدورية[(1)] كعقود لبيع وشراء الأراضي بين الأفراد.

مصادرة الأراضي الفلسطينية: وسيلة قانونية ناجعة للهيمنة على الضفة الغربية

استخدمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة العديد من الآليات والأساليب والوسائل للسيطرة على الأرض الفلسطينية ومصادرتها بهدف إقامة شبكة من المستوطنات الإسرائيلية عليها وتشجيع الإسرائيليين على الانتقال للسكن فيها، وتتمثل المصادرة في نزع ملكية الأرض عن مالكها جبراً وإضافتها إلى ملك الدولة بغير مقابل (إبراهيم، 1998، ص334).

المصادرة بحجة تطبيق القانون

مصادرة الأراضي باعتبارها ملكاً للدولة (أراضي الدولة)

يعتبر هذا الأسلوب من الطرق التي ابتدعها الاحتلال الإسرائيلي من أجل السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية دون مجهود، فعندما تم احتلال الضفة الغربية عام 1967 لم يكن هناك تسجيل رسمي إلا لثلث الأراضي المملوكة للفلسطينيين، أما بقية الأراضي فكانت مسجلة بقوانين عثمانية وبريطانية وأردنية، وبشكل أساسي ما زال قانون الأراضي

---

(1) الوكالات الدورية هي عبارة عن عقد ذو طبيعة مؤقته يتوجب تسجيله لدى دائرة تسجيل الأراضي، والوكالة لا تشكّل سنداً يثبت الملكية ما دام لم يسجل، وقد حدد القانون الأردني فترة 5 سنوات يتوجب خلالها تسجيل الوكالة الدورية، أي أن الوكالة تلغى ما لم يتم تسجيلها خلال هذه الفترة، أما الاحتلال الإسرائيلي فقد أصدر الأمر العسكري رقم 847 للعام 1980م الذي مدد بموجبه مدة الوكالة الدورية إلى 15 سنة بدل 5 سنوات.

العثماني للعام 1858 فاعلاً في الضفة الغربية المحتلة لتنظيم ملكية الأراضي، إلا أنه لم يكن فاعلاً بشكل كبير خلال قرون العهد العثماني، أو خلال الانتداب البريطاني والحكم الأردني اللذان حافظا على استخدام نفس القانون (معهد أريج، 2015).

وبناءً على ذلك قام الاحتلال الإسرائيلي بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر العسكرية التي تعيد تفسير قانون الأراضي العثماني (الأوامر العسكرية رقم 58 و59)، وقد أعطت هذه الأوامر للحاكم العسكري الإسرائيلي السلطة للعمل مثل السلطان أو الدولة، وهذا مكّن الاحتلال الإسرائيلي الاستيلاء على مئات آلاف الدونمات من الأراضي الميرية غير المسجلة، والأراضي التي لا يتم زراعتها لفترات محددة، واستناداً لهذه الصلاحيات، أعلن الاحتلال الإسرائيلي عن مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية أنها أراضي دولة؛ حيث قام بمصادرتها من المزارعين الفلسطينيين، وفي بعض الأحيان تتم المصادرة بدون علم المزارع، وبعد ذلك يتم تحويل ملكية هذه الأراضي إلى الشركات والهيئات الاستيطانية لصالح بناء المستوطنات (OCHA، 2005، ص25)، وتقدّر مساحة الأراضي التي أُعلن أنها ملكٌ للدولة بين 1.7 مليون دونم و2.24 مليون دونم، أي ما نسبته من 30% إلى 40% من مجموع المساحة الكلية للضفة الغربية (عايد، 1986، ص26)، وتعتبر مصادرة الأراضي باعتبارها أراضي دولة هي الآلية الأكثر شيوعاً للحصول على الأراضي لأغراض الاستيطان في الضفة الغربية. (انظر إلى الخريطة رقم 3)

مصادرة الأراضي المسجلة باسم خزينة المملكة الأردنية الهاشمية

وهي الأراضي المسجلة باسم المملكة الأردنية الهاشمية أو باسم ملك الأردن أو باسم أفراد وجماعات من الأردن، وقد نقلت حيازة هذه الأراضي إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي بموجب الأمر العسكري رقم 59 لسنة 1967، وقد أعطى هذا القانون الحق للحاكم العسكري الإسرائيلي بتأجير هذه الأراضي للمستوطنين لفترات طويلة تصل إلى 49 سنة مع إمكانية تجديد اتفاقية التأجير (التفكجي، 2011، ص39)، وقد تم تحويل هذه الأراضي فيما بعد إلى أراضي دولة، وتبلغ مساحة هذه الأراضي حوالي 634,920 دونماً أي بنسبة 11.2٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية (معهد أريج، 2015)، حيث اعتبر الاحتلال الإسرائيلي نفسه مالك هذه الأراضي بصفته وريثاً للحكم الأردني الذي انتهى بالاحتلال العسكري الإسرائيلي في العام 1967.

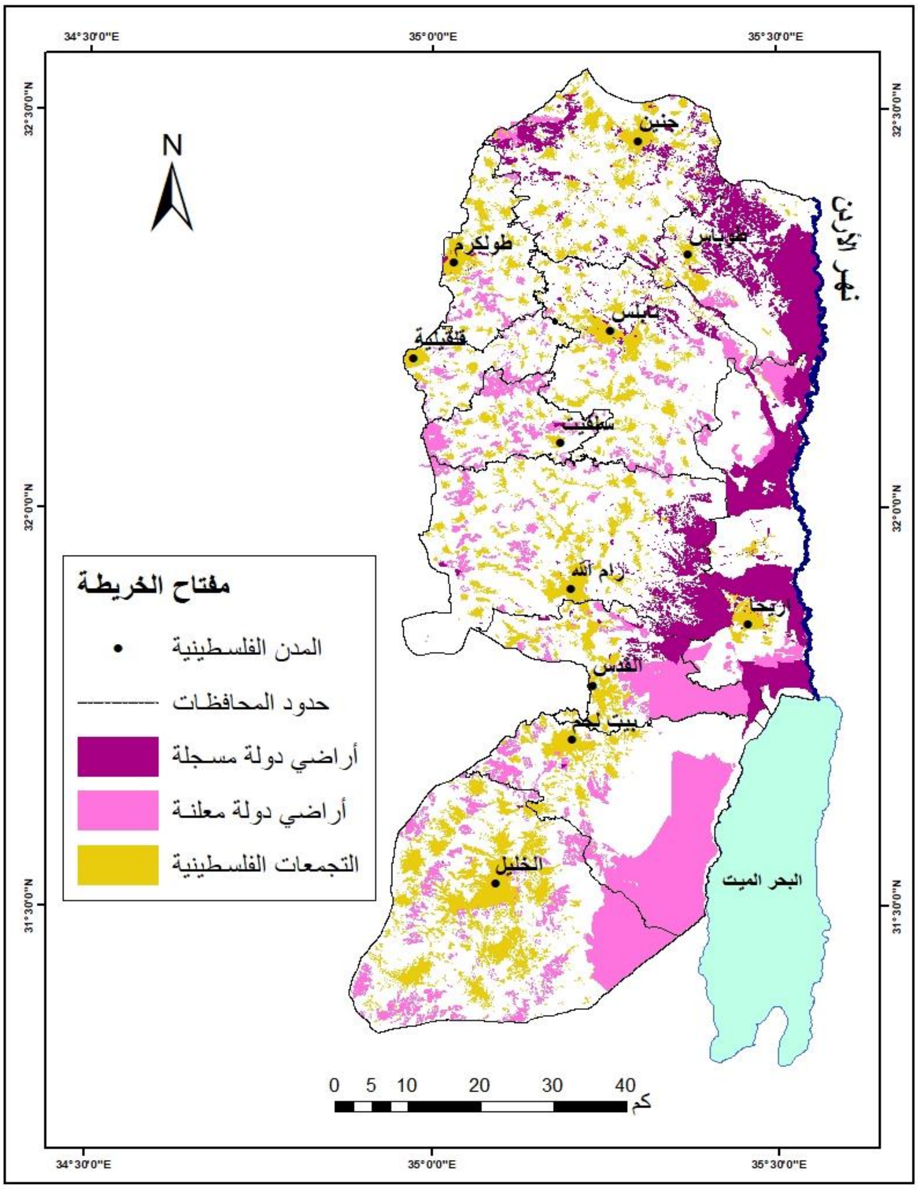

الخريطة (3): الأراضي الفلسطينية المصادرة باعتبارها أراضي الدولة في الضفة الغربية.
المصدر: وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، بتصرف الباحثين، 2020.

مصادرة الأراضي من خلال قانون أملاك الغائبين

تم وضع هذا القانون عام 1950 كوسيلة لتحقيق الأهداف الإسرائيلية في فلسطين؛ وهي السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينية، وبموجب هذا القانون تم وضع أملاك الغائبين جميعها تحت سيطرة ما يسمى "الحارس الإسرائيلي"[(1)]، وقد عرّف الأمر العسكري رقم 58 لسنة 1967 الغائبين على أنهم الأشخاص الذين غادروا الضفة الغربية قبل حرب حزيران عام 1967 أو أثناءها أو بعدها (Shchadeh, 1985, p35)، وقد أعطى هذا القانون الحق لما يسمى "الحارس الإسرائيلي" إدارة أملاك الغائبين وتأجيرها، وقد بلغ مجموع مساحة الأراضي التي تم السيطرة عليها بهذه الطريقة حوالي 450 ألف دونم، إذ أجّر الحارس الإسرائيلي من هذه الأملاك ما يتراوح بين 25 إلى 30 ألف دونم إلى المستوطنات الزراعية الإسرائيلية، وخصوصاً في منطقة غور الأردن، وقد تم عقد الكثير من صفقات تأجير الأراضي بين الحارس الإسرائيلي ومدير دائرة أراضي إسرائيل، وبموجب ذلك تم إعطاء مساحات واسعة من هذه الأراضي إلى شركات خاصة تتولى تأسيس المستوطنات في الضفة الغربية (التفكجي، 2011، ص38).

الأراضي التي يملكها اليهود

وهي الأراضي التي كان يملكها اليهود قبل عام 1948، وكانت خاضعة لسيطرة المملكة الأردنية الهاشمية تحت مسمى "حارس أملاك العدو"[(2)]، وانتقلت ملكية هذه الأراضي مباشرة بعد حرب حزيران 1967 للحاكم العسكري الإسرائيلي، وقدّرت مساحة هذه الأراضي بحوالي 30 ألف دونم، تقع معظمها بالقرب من القدس (Benvenesit, 1984, p.31)، وتم إقامة العديد من المستوطنات على هذه الأراضي، وخاصة تجمع مستوطنات غوش عتصيون إلى الجنوب من محافظة بيت لحم.

المصادرة بحجة الغايات العسكرية والأمنية

الأراضي المغلقة للأغراض العسكرية

وهي الأراضي التي تم إغلاقها من قبل الحاكم العسكري الإسرائيلي، وبموجب ذلك تم منع أصحابها الفلسطينيين من زراعتها ودخولها لأسباب أمنية، وهي في معظمها أراضٍ خاصة تعود ملكيتها لعائلات فلسطينية، وكانت الإدارة العسكرية الإسرائيلية تعرض على أصحابها مبالغ مالية من أجل استخدامها، ولكن في حقيقة الأمر تحولت هذه الأراضي مع الزمن إلى أراضٍ مصادرة لغرض إقامة المستوطنات عليها، وقدّرت مساحة هذه الأراضي بين الأعوام 1979/1968 بحوالي 50 ألف دونم، ومن الأمثلة على المستوطنات التي أُقيمت على هذه

(1) الحارس الإسرائيلي هو مسمى أطلقته سلطات الاحتلال الإسرائيلية على الشخص المسؤول عن الأراضي المصادرة باعتبارها أراضي دولة وأملاك السكان الفلسطينيين الغائبين.

(2) حارس أملاك العدو من مسمى أطلقته المملكة الأردنية الهاشمية على الشخص المسؤول عن الأراضي التي يملكها اليهود في الضفة الغربية.

الأراضي مستوطنة كريات أربع في محافظة الخليل، ومستوطنة شيلو وشافي شمرون في محافظة نابلس، ومستوطنة كدوميم في محافظة قلقيلية، ومستوطنة بيت إيل ومتتياهو وحلميش في محافظة رام الله (حلبي، 1986، ص27)، وقد تم استخدام هذا الأسلوب حتى عام 1979، وبعد ذلك أصبح الاحتلال الإسرائيلي يفضل استخدام أسلوب الإعلان عن الأراضي المصادرة بأنها أراضي دولة (Benvenesit, 1986, p.28)

مصادرة الأراضي لأهداف التدريب العسكري

وهي الأراضي التي قام الجيش الإسرائيلي بإغلاقها بهدف إقامة المعسكرات وإجراء التدريبات عليها، أو مناطق حماية ومراقبة أمنية للجيش الإسرائيلي، حيث يعتبر إغلاق هذه الأراضي مقدمة لمصادرتها ونزع ملكيتها وتحويلها إلى أراضي دولة بهدف إنشاء المستوطنات والمعسكرات والنقاط الأمنية عليها، ونادراً ما يسمح الجيش الإسرائيلي للمزارعين الفلسطينيين بزراعة هذه الأراضي، وتقدّر مساحة الأراضي التي انتقلت بهذه الطريقة بحوالي 1,106,640 دونم، بالإضافة إلى 38 ألف دونم تقع على طول نهر الأردن صودرت بهذه الطريقة بين الأعوام 1980/1968 وانتقلت بعد ذلك إلى المستوطنين الإسرائيليين لزراعتها (حلبي، 1986، ص28).

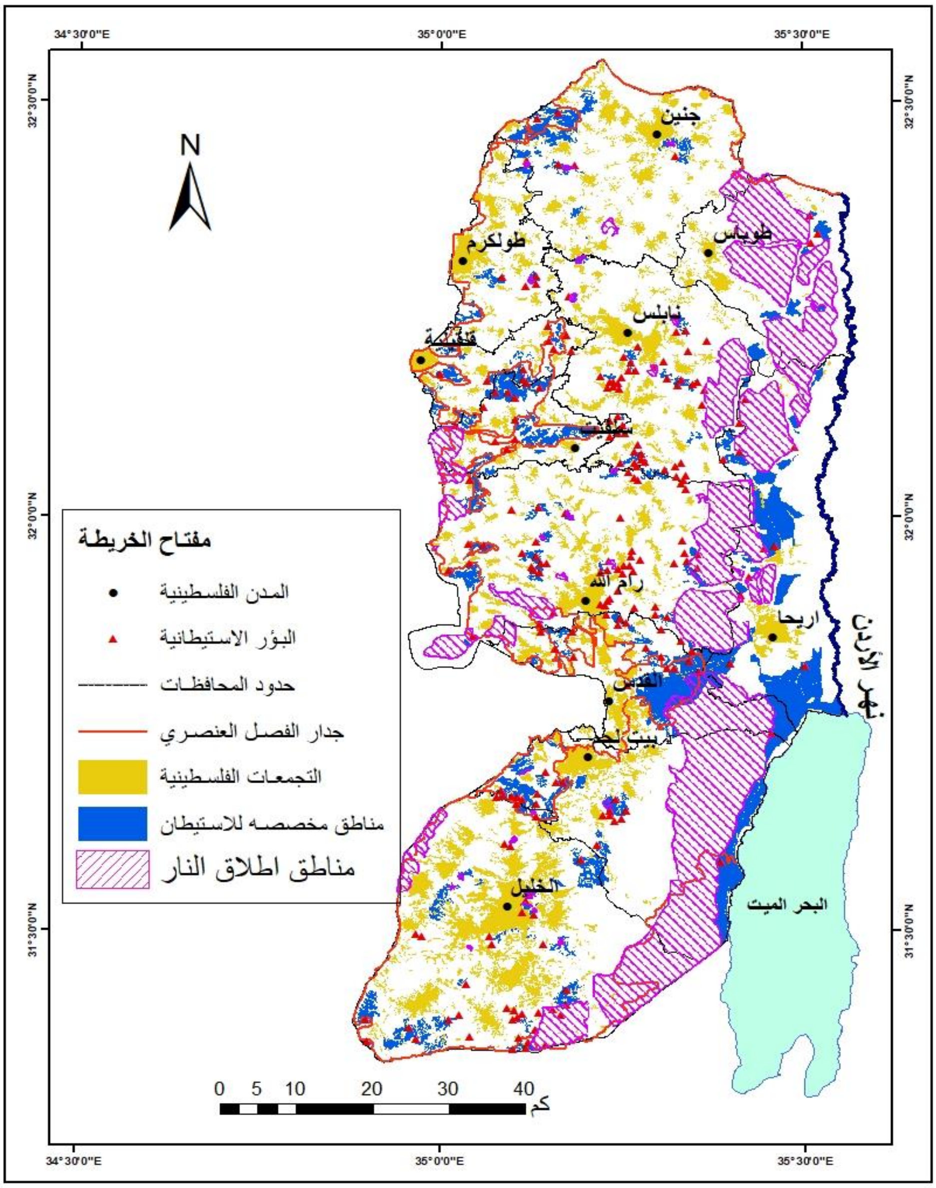

الخريطة رقم 4: الأراضي المغلقة عسكرياً في الضفة الغربية

المصدر: وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، بتصرف الباحثين، 2020.

المصادرة بحجة الغايات الاقتصادية والبيئية

مصادرة الأراضي للأغراض العامة

وهي الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بموجب القانون الأردني رقم 2 للعام 1953 (اشتيه، 2017، ص45)، الخاص بمصادرة الأراضي للأغراض العامة كشق الطرق وإنشاء البنية التحتية والمنتزهات والمدارس والحدائق وغيرها، حيث استغل الحاكم العسكري الإسرائيلي هذا القانون لخدمة المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية، حيث تم استخدام القوة لطرد أصحاب الأراضي الذين رفضوا إخلاء أراضيهم وممتلكاتهم طواعية، وقدّرت مساحة الأراضي المصادرة بهذه الطريقة حوالي 240 ألف دونم، ومثال على ذلك مصادرة 41 دونماً قرب مستوطنة شيلو في محافظة نابلس بحجة الغايات العامة (عايد، 1986، ص27).

مصادرة الأراضي باعتبارها محميات طبيعية أو حدائق عامة

بموجب الأمرين العسكريين رقم 363 للعام 1969 ورقم 373 للعام 1970 واللذان يعطيان صلاحيات للحاكم العسكري الإسرائيلي بمصادرة مناطق معينة وإعلانها محميات طبيعية وحدائق عامة (حلبي، 1986، ص30)، وتبلغ مساحة هذه المحميات والحدائق في الضفة الغربية حوالي 500 ألف دونم منها 12 ألف دونم تم الإعلان عنها عام 1994 (التفكجي، 2011، ص42)، حيث فرض الاحتلال الإسرائيلي قيوداً مشددة على البناء في هذه المناطق، واستخدم هذه الأراضي للمطالبة بحماية البيئة.

إلا أن الاحتلال الإسرائيلي لم يلتزم بالقيود التي فرضها من خلال الأوامر العسكرية سابقة الذكر، بل سارع لاستغلال هذه المحميات الطبيعية بما يتناسب ومصالحه الاستيطانية التي تمثلت ببناء المستوطنات وتوطنين المستوطنين فيها، ولعل خير مثال على هذا الشأن غابة جبل أبو غنيم الطبيعية الواقعة بين القدس وبيت لحم، حيث تم مصادرة أراضي هذه الغابة لكن بعد ذلك تم تحويلها إلى مستوطنة إسرائيلية تُعرف بمستوطنة هار حوما (الأطرش، 2014، ص37)، ومن المناطق الأثرية التي اعتبرها الاحتلال الإسرائيلي حدائق عامة قصر هشام في محافظة أريحا وآثار قرية سبسطية في محافظة نابلس وغيرها من المناطق الأخرى. (انظر إلى الخريطة رقم 5)

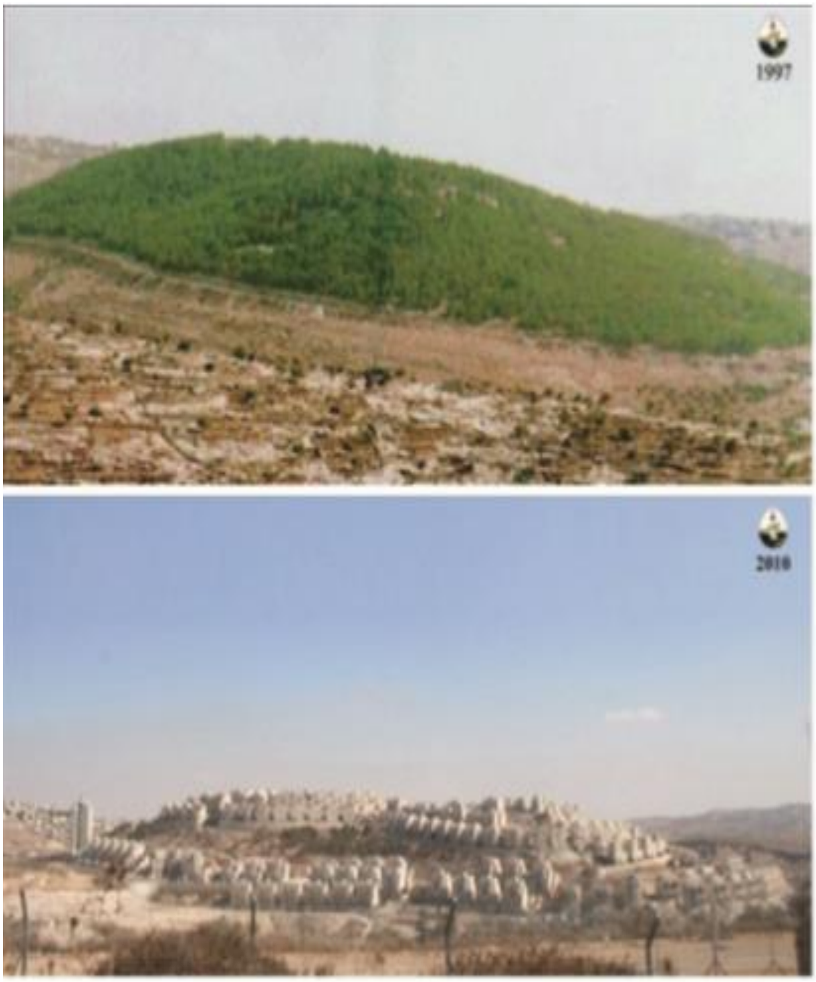

الصورة (2): تحويل غابة جبل أبو غنيم إلى مستوطنة إسرائيلية.
المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، القدس، 2013.

مصادرة الأراضي لأغراض مقالع الحجارة (كسارات)

لوحظ بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي نشاط واسع لمصادرة الأراضي لأغراض إقامة كسارات الحجارة والتي تعد من الموارد الطبيعية للفلسطينيين، وبموجب أوامر صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية تم الإعلان عن مصادرة 16 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية لصالح إقامة هذه الكسارات في الفترة الممتدة بين الأعوام

2007/1995 (التفكجي، 2011، ص41)، ومثال ذلك أراضي قرية كفر مالك في محافظة رام الله، وأراضي قرية كفر صور في محافظة طولكرم (شقيرات، 1995، ص29).

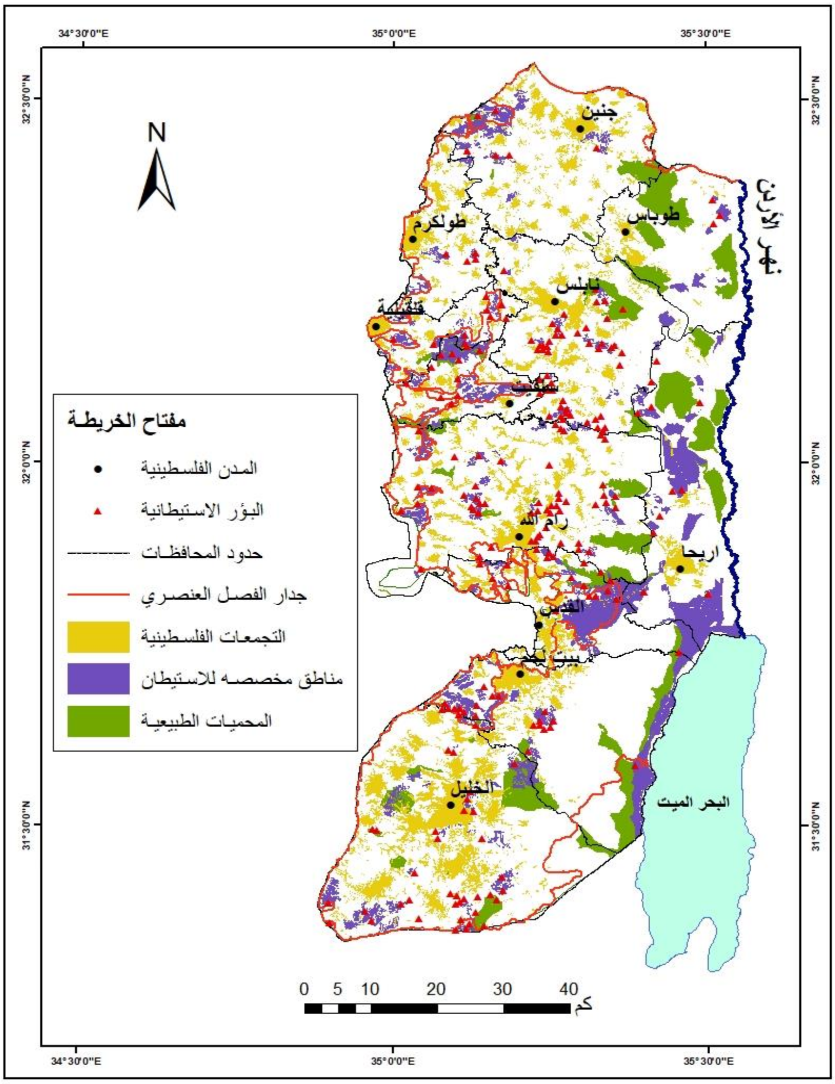

خريطة (5): المناطق المصنفة محميات طبيعية في الضفة الغربية.

المصدر: وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، بتصرف الباحثين، 2020.

تشجيع الإسرائيليين والهيئات الاستيطانية على شراء الأراضي الفلسطينية

منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967 قام الاحتلال الإسرائيلي بمنع الأفراد والشركات من شراء الأراضي فيها، لكن تم السماح للصندوق القومي اليهودي فقط بالانخراط في شراء الأراضي، وفي العام 1973 أصدرت دائرة الأراضي التابعة للاحتلال الإسرائيلي مجموعة من الإجراءات والأولويات المتعلقة بشراء الأراضي، وقد اقترح حينها وزير الدفاع الإسرائيلي (موشيه ديان) أنّه يجب السماح للأفراد والشركات بشراء الأراضي الفلسطينية (Shtayyeh, 2015, p.45)، وتم ذلك بعد استلام حزب الليكود مقاليد الحكم لدى الاحتلال الإسرائيلي، وبالتحديد في 17 أيلول 1979، حيث سمح الاحتلال الإسرائيلي للشركات الخاصة والأفراد بشراء الأراضي في الضفة الغربية (معتوق، 1992، ص68)، ومن أهم الشركات التي تولّت مهمة شراء الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وبدعم من الصندوق القومي اليهودي شركة "هيموناتا"، وشركة "يوش" للاستثمار والتنمية (منصور، 1984، ص44).

وغالباً ما كان يتم إجراء صفقات بيع الأراضي في السرّ من خلال وسطاء فلسطينيين متعاونين مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان الشارع الفلسطيني يقابل ذلك بالرفض الشديد ويعتبرون ذلك خيانة كبرى للوطن، ومن الصعب الوصول إلى تقديرات دقيقة بمساحة الأراضي التي تم بيعها لليهود، حيث قدّرت صحيفة معاريف الإسرائيلية بأن 70 ألف دونم تم شراؤها خلال فترة حكم حزب العمل الإسرائيلي 1977/1967 (Shtayyeh, 2015, p.46)، ويقدر (Benvenesit) مجموع الأراضي الفلسطينية التي تم شراؤها بواسطة الصندوق القومي اليهودي حوالي 100 ألف دونم (Benvenesit, 1986, p.35).

وفي كثير من الحالات كان يتم تزوير عقود ووثائق شراء وبيع الأراضي، وما يثبت ذلك تقارير إخبارية صدرت عن التلفزيون الإسرائيلي عام 1985، حيث يُظهر التقرير الصادر عن مراقب الدولة الإسرائيلي بأن حوالي 50 ألف دونم من أصل 70 ألف دونم تم شراؤها بشكل غير قانوني (حلبي، 1986، ص28)، حيث اشتكى عدد كبير من الفلسطينيين أن أراضيهم بيعت دون علمهم، وكان يتم تجاهل هذه الشكاوى من قبل الشرطة الإسرائيلية، وقد حصلت الشرطة الإسرائيلية على عدد من الوثائق المزورة والمكتوبة باللغة العربية التي تثبت تورط مسؤولين إسرائيليين من دائرة الأراضي الإسرائيلية ووزارة الزراعة وضباط كبار من الجيش الإسرائيلي في تزوير عقود شراء الأراضي الفلسطينية (Shtayyeh, 2015, p.52).

تكثّف الجمعيات الاستيطانية الإسرائيلية من عمليات شراء واستئجار العقارات والأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وخصوصاً في محافظة القدس من أجل السيطرة عليها وتهويدها وتهجير سكانها المقدسيين خارجها، إضافة إلى التركيز على المناطق القريبة من المستوطنات الإسرائيلية القائمة من أجل توسيعها.

تطوّر الاستراتيجية الاستيطانية الإسرائيلية من خلال برامج أحزاب الحكم

سعى الاحتلال الإسرائيلي إلى بناء المستوطنات على الأراضي التي سيطر عليها، ولم تكن مواقع وجودها عشوائية الانتشار والتوزيع، بل استندت إلى التخطيط المسبق والتنظيم والتوزيع الجغرافي والسكاني، مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد الطبيعية، وعناصر الإنتاج، وأهمية الموقع، وشبكة المواصلات وآلية وصول المواد الخام والسلع والخدمات (أبو عرفة، 1981، ص115)، وبذلك فقد اعتمد الاحتلال الإسرائيلي على مجموعة من المخططات والمشاريع الاستيطانية، أعدت من خلال الدراسات والبحوث العلمية والاستراتيجية، ومن أهم هذه الخطط ما يلي:

الخطط والمشاريع الاستيطانية في عهد حزب العمل الإسرائيلي

اعتمد حزب العمل الإسرائيلي في سياسته الاستيطانية على العديد من الركائز منها الأمني والسياسي والديموغرافي والأيديولوجي، ويمكننا التعرّف على استراتيجية الاستيطان في عهد حزب العمل من خلال تناول الخطط والمشاريع التي تمثل آراء قيادات هذا الحزب، مثل مشروع آلون الذي يدعو إلى الاستيطان في المناطق الآمنة، وخطة ديان التي تدعو إلى تحويل المعسكرات الإسرائيلية إلى مستوطنات، ووثيقة غاليلي ومشروعه الذي دعا إلى الاستيطان بشكل واسع في الأراضي المحتلة (شحادة وجريس، 2013، ص15)، وفيما يلي شرح تفصيلي لهذه المشاريع والخطط :

مشروع آلون

أعدّ هذا المشروع (يغئال آلون) وزير العدل الإسرائيلي في حينه (أيوب، 2006، ص69)، يعد بمثابة الخطة الرسمية لحزب العمل، ويعتبر من أوائل المشاريع التي تقضي بإقامة استيطان استراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية، ويحاول هذا المشروع تجنب المناطق العربية المأهولة (أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد من السكان)، يضاف إلى ذلك الوصول إلى تسوية إقليمية مع الأردن، تتيح إعادة قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة المأهولة بالسكان العرب، مقابل اتفاقية سلام مع الأردن ، وقد رأى آلون أن تكون حدود إسرائيل قابلة للدفاع، وأن تستطيع مقاومة أي هجوم للجيوش البرية الحديثة، فقد اقترح ضم أراضٍ بعمق 10-15كم على طول وادي الأردن والبحر الميت ومنطقة اللطرون (التفكجي، 2011، ص43)، وحسب مشروع آلون فإن الضفة الغربية ستقسم إلى قسمين: شمالي يرتبط مع مدينة أريحا بشريط ضيق ينتهي بجسر يصله مع الضفة الشرقية، وجنوبي بحيث يشمل فقط المراكز السكنية بينما يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على جميع الأراضي المحيطة به من جميع الجهات، ويرتبط القسمان معاً بطريق تقع في مجال السيطرة الإسرائيلية (خمايسي، 1989، ص8).

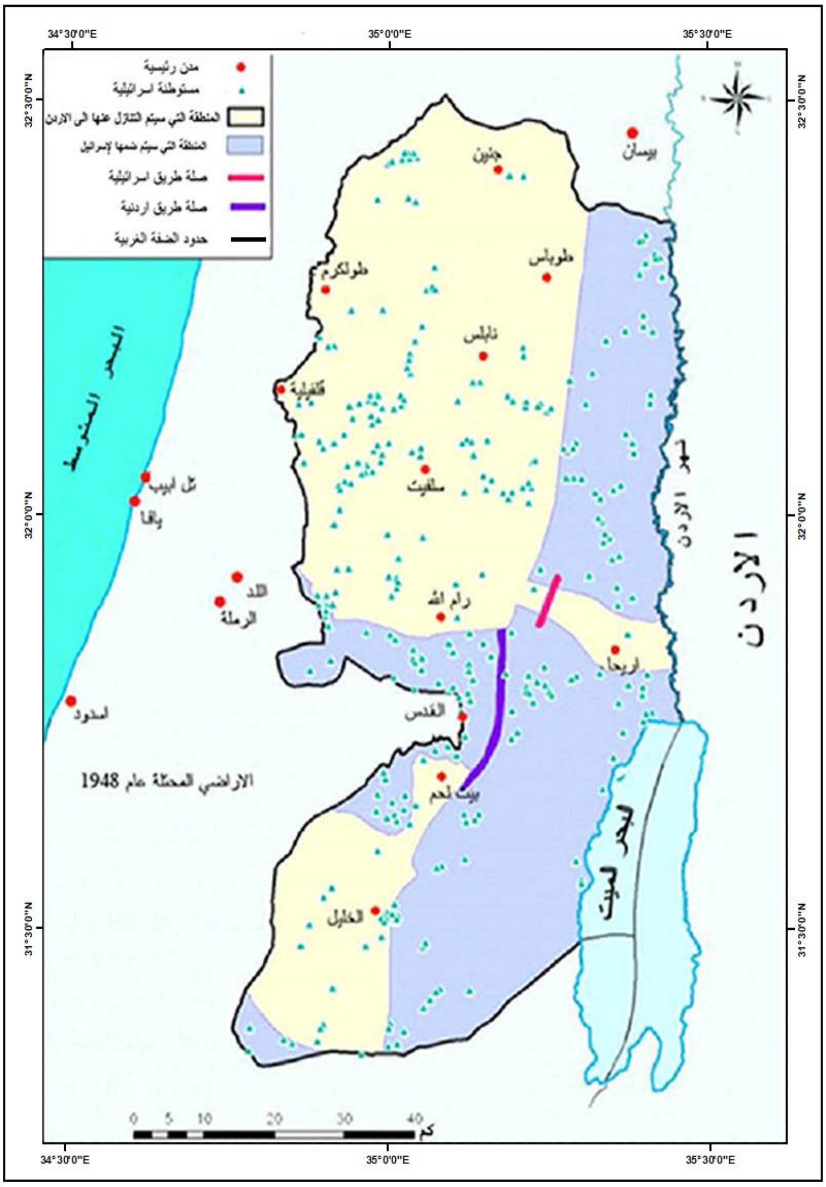

الخريطة (6): مشروع آلون الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية.
المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، بتصرف الباحثين، 2020.

خطة ديان

تعود هذه الخطة إلى (موشيه ديان) وزير الدفاع الإسرائيلي بعد حرب عان 1967، وتتمحور حول مصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح الأغراض العسكرية للجيش الإسرائيلي، بحيث تتجنب هذه الخطة في البداية التجمعات السكانية الفلسطينية، لكنها بعد ذلك تتجه قرب التجمعات الفلسطينية، وتقوم هذه الخطة على تحويل هذه الأراضي المصادرة إلى معسكرات، ومن ثم تحوّل تدريجياً إلى مستوطنات سكنية (منصور، 2014، ص32)، ومثال ذلك معسكر دير شرف الذي تحوّل الى مستوطنة شافي شمرون في محافظة نابلس، ومعسكر كدوميم الذي تحوّل الى مستوطنة كدوميم في محافظة قلقيلية.

وثيقة جاليلي ومشروعه

ينسب هذا المشروع إلى الوزير (يسرائيل جاليلي) من حزب العمل الإسرائيلي، وتتضمن هذه الوثيقة ضرورة توسيع شراء الأراضي وإقامة مستوطنات جديدة، وتوسيع المستوطنات القائمة، وخصوصاً في شمال البحر الميت وفي غور الأردن والخليل والقدس ومحيطها، وتحوّلت هذه الوثيقة إلى مشروع بلورته اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان برئاسة جاليلي نفسه عام 1977، ويهدف إلى إقامة 186 مستوطنة في الفترة الممتدة بين 1992/1977، منها 15 مستوطنة في الضفة الغربية (دوعر، 2012، ص37).

لاحظ أن هذه المشاريع والخطط قد ركزت على أهمية إقامة المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الاستراتيجية من الضفة الغربية حسب ما يتطلبه المشروع الاستيطاني المستقبلي، وخصوصاً منطقة الأغوار التي تقع في مواجهة الحدود مع الأردن، ومنطقة القدس وما حولها من أجل عزلها عن باقي مناطق الضفة الغربية لتهويدها والسيطرة عليها بالكامل، بالإضافة إلى المناطق الواقعة إلى الشرق من محافظتي بيت لحم والخليل المشرفة على البحر الميت، وقد تجنبت هذه المشاريع والخطط الاستيطان بالقرب من التجمعات السكانية الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية خوفاً من الخطر الديموغرافي الفلسطيني الذي يهدد نقاء الدولة اليهودية.

الخطط والمشاريع الاستيطانية في عهد حزب الليكود الإسرائيلي

باستلام حزب الليكود مقاليد الحكم في العام 1977، تم توظيف نهج وأهداف استيطانية جديدة بما يتفق مع الأيديولوجية الأكثر تطرّفاً في هذا الحزب، حيث يؤكد الحزب "أن يهودا والسامرة (الضفة الغربية) هي جزء لا يتجزأ من إسرائيل، وهي أراضٍ إسرائيلية تابعة للشعب اليهودي، وأنّ إقامة المستوطنات فيها حقٌ وواجب" (اشتيه، 2017، ص24)، ويستند هذا الكلام إلى معتقدات دينية وتاريخية تهدف إلى استيطان جميع أراضي الضفة الغربية، واعتمدت السياسة الاستيطانية لحزب الليكود على خطط متعددة، وتضم خطة غوش إمونيم، وخطة شارون، وخطة دروبلس، وخطة وايزمان، وسوف يتم توضيحها بالتفصيل:

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 36 [2022], Iss. 10, Art. 4

خطة حركة غوش إمونيم

إن توجه غوش إمونيم لأراضي الضفة الغربية كان دينياً بشكل واضح، ومرتكزاً على أن القدس والخليل ونابلس يجب أن تكون إسرائيلية، وأعدت هذه الحركة خطة استيطانية عام 1976 تهدف لتوطين مليون مستوطن يهودي في مئة بؤرة استيطانية في الضفة الغربية خلال عشر سنوات، وقد تم اختيار مواقع الاستيطان في المناطق التي تجنبتها المشاريع الاستيطانية الأخرى، وتركّزت تلك المواقع على قمم الجبال وفي المناطق ذات الكثافة الفلسطينية، وبالقرب من قرى ومواقع تاريخية وأثرية، وبجانب خطوط المواصلات المهمة، وبهذه الخطة أُعطيت الأفضلية للاستيطان على طول الطريق الرئيس الممتد من نابلس عبر القدس إلى الخليل، وعلى طول الطرق التي تربط السهل الساحلي الفلسطيني في الغرب بغور الأردن في الشرق (غلمي، 2001، ص137).

خطة شارون

تهدف خطة شارون إلى إقامة قطاع استيطاني لفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، وتركيز الاستيطان في المناطق الغربية (السفوح الغربية) لدعم المناطق الساحلية، بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع الاستيطانية داخل الأراضي المحتلة عام 1948، ويكون توسّعها باتجاه الشرق، ويكون توسّع المستوطنات الشرقية باتجاه الغرب، لتشكّل معاً كتلاً تقطع الخط الحدودي (الخط الأخضر) الفاصل بين الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948، وكذلك عزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض بقطاعات استيطانية وطرق التفافية بينها (التفكجي، 2006، ص48)، ودعا شارون إلى اعتلاء قمم الجبال تنفيذاً لرؤيته المستقبلية في عدم التخلي عن المستوطنات، وحصر الفلسطينيين في حكم ذاتي ضمن مناطق معزولة (أيوب، 2006، ص71). (انظر إلى الخريطة رقم 7)

خطة وايزمان

تنسب هذه الخطة إلى وزير الدفاع الإسرائيلي (عيزر وايزمان)، الذي قال: إنّ المستوطنات هي التعبير العملي للصهيونية، ففي العام 1978 اقترح إنشاء 6 مستوطنات كبيرة لتعمل كمراكز إقليمية وصناعية وخدماتية بعدد سكان يصل إلى 42,000 مستوطناً، وتقوم الخطة على توسيع هذه المستوطنات حتى تصبح مدناً كبيرة بدل إقامة مستوطنات جديدة مكلفة مادياً، والمستوطنات الست هي (كارني شمرون، أريئيل، حلميش، غيفون، معاليه أدوميم، إفرات)، لكن لم يتم قبول خطة وايزمان بشكل كامل.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol36/iss10/4

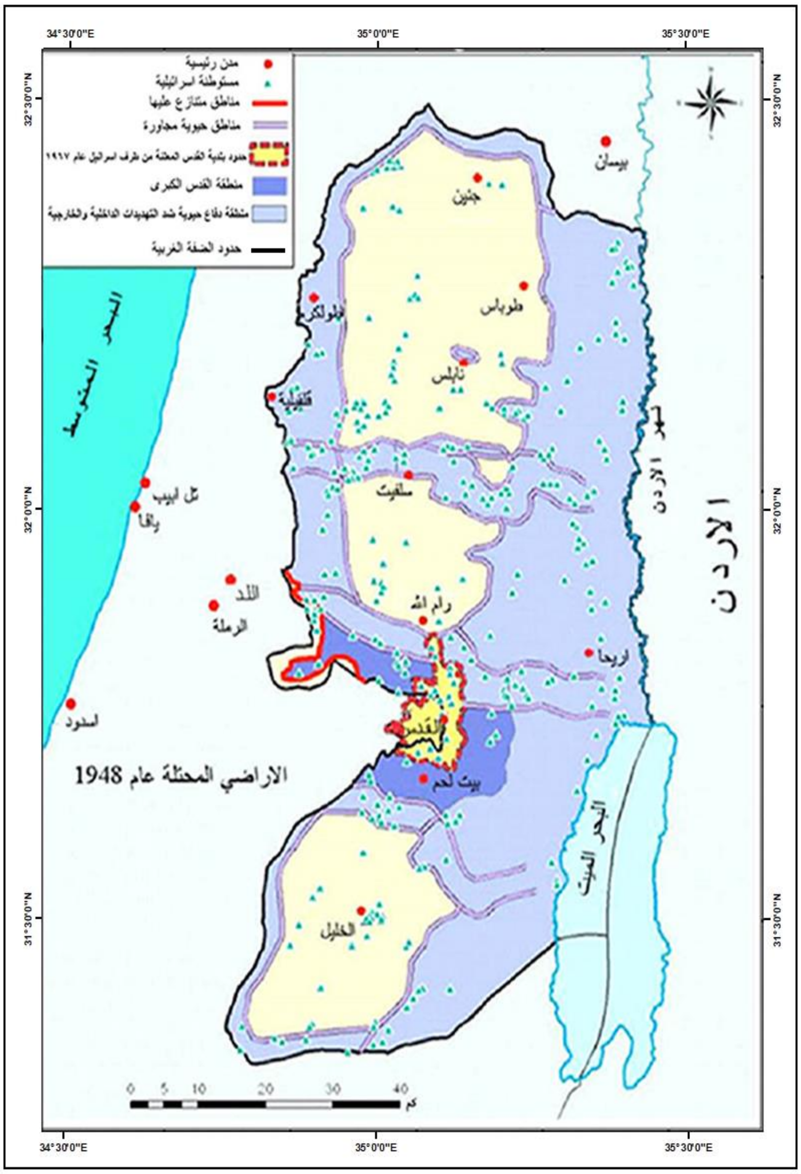

الخريطة (7): خطة شارون الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية.

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، بتصرف الباحثين، 2020.

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 36 [2022], Iss. 10, Art. 4

خطة متتياهو دروبلس

تهدف هذه الخطة إلى إسكان مكثف للمستوطنين، وإقامة 46 مستوطنة جديدة في الأماكن الاستراتيجية، ولكي لا تكون المستوطنات معزولة، يجب إقامة مستوطنات جديدة قرب كل مستوطنة، وبهذا تتشكّل كتل من المستوطنات تؤدي في النهاية للاندماج لتشكّل بذلك مدناً، ويهدف المشروع إلى إسكان 100 ألف مستوطن يهودي عام 1986، ويصل عددهم عام 2010 إلى حوالي 800 ألف مستوطن يهودي (التفكجي، 2006، ص44)، ويهدف دروبلس إلى توزيع المستوطنات الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، حيث ستقوم هذه المستوطنات بخنق المدن والقرى الفلسطينية لمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة هذا من جهة، والسيطرة على مساحات كبيرة في الضفة الغربية من جهة أخرى، بحيث تصبح الضفة الغربية مقسمة إلى 22 كتلة استيطانية رئيسية (غلمي، 2001، ص140). (انظر إلى الخريطة رقم 8).

يلاحظ أن هذه الخطط أدت إلى زيادة وتيرة إقامة المستوطنات الإسرائيلية الجديدة وتوسيعها في الضفة الغربية، وقد اتفقت جميعها تقريباً على ضرورة إقامة المستوطنات في المناطق التي تجنبتها خطط ومشاريع حزب العمل الإسرائيلي، وشجّعت هذه الخطط على نشر المستوطنات في مختلف أنحاء الضفة الغربية، إلى جانب التأكيد على إقامة المستوطنات بجانب بعضها البعض لتشكّل كتلاً استيطانية، ومضاعفة أعداد المستوطنين القاطنين فيها، وهذا مقدمة من أجل تحويلها إلى مدن استيطانية كبيرة، ويرجع ذلك لمحاولة منع التخلي عنها وإخلائها في المستقبل ضمن أية عملية سلمية مع الفلسطينيين.

كذلك يلاحظ من هذه الخطط تكثيف إقامة المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الاستراتيجية في الضفة الغربية، وخصوصاً القدس ومحيطها، والسفوح الغربية المحاذية للخط الأخضر والمطلة على الأراضي المحتلة عام 1948، إلى جانب المرتفعات الجبلية الوسطى المطلة على التجمعات السكانية الفلسطينية ، وبالقرب من المواقع التاريخية والأثرية وخطوط المواصلات الرئيسية، كل ذلك بهدف فصل التجمعات السكانية الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض؛ لمنع إمكانية إقامة دولة فلسطينية في المستقبل؛ لأن الضفة الغربية حسب ادعاءات حزب الليكود هي أرض لإسرائيل.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol36/iss10/4

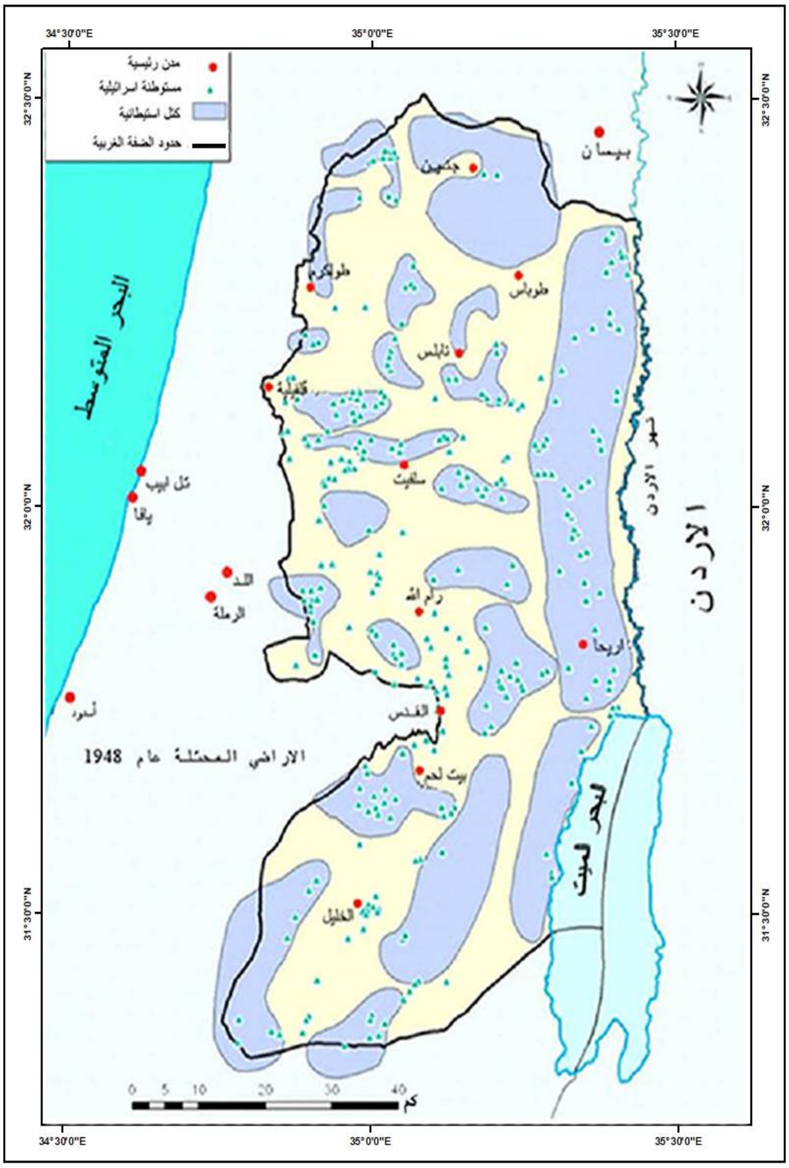

الخريطة (8): خطة متتياهو دروبلس الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية.
المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، بتصرف الباحثين، 2020.

وقد تبيّن أيضاً أنه لا يوجد خلاف جوهري بين الاستراتيجية الاستيطانية لحزب العمل والاستراتيجية الاستيطانية لحزب الليكود، بل إنهما يعتبران مكملين لبعضهما البعض في ضرورة إقامة المستوطنات في الضفة الغربية، وما يمكن أن تلعبه هذه المستوطنات في الحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها تركيز خطط ومشاريع الحزبين على تكثيف المستوطنات وتوسيعها في القدس وما حولها؛ لفصلها وعزلها عن باقي محافظات الضفة الغربية، بالإضافة إلى تركيز خطط ومشاريع حزب العمل على الاستيطان في المنطقة الشرقية المطلة على الحدود مع الأردن ضمن مشروع آلون وتركيز خطط ومشاريع حزب الليكود على الاستيطان بالقرب من التجمعات الفلسطينية وفي المنطقة الغربية المحاذية لخط الهدنة (الخط الأخضر) والأراضي المحتلة عام 1948، وهذا يعني محاصرة التجمعات السكانية الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض من جهة، وعن محيطها الخارجي من جهة أخرى.

الخطط والمشاريع الاستيطانية في مرحلة السلام والمفاوضات

بدأت في هذه المرحلة عمليات التفاوض بين الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية لتوقيع اتفاق أوسلو، وكان الفلسطينيون يأملون من وراء هذه المفاوضات إمكانية تفكيك المستوطنات الإسرائيلية القائمة مع نهاية العملية التفاوضية، إلا أنه على أرض الواقع قام الاحتلال الإسرائيلي مع بداية عمليات التفاوض بتعميق المشروع الاستيطاني وتوسيعه، لكن باستخدام أسلوب جديد، جاء نتيجة الضغوط الدولية على الاحتلال الإسرائيلي لوقف إقامة المستوطنات في الضفة الغربية.

وتمثل هذا الأسلوب في عدم إقامة مستوطنات جديدة لفترة مؤقتة، لكن تم الاعتماد بشكل كبير على توسيع المستوطنات القائمة وتكثيف أعداد المستوطنين فيها وشق الطرق الالتفافية للربط بين هذه المستوطنات مع بعضها من جهة، ومع المناطق المحتلة عام 1948 من جهة أخرى، ومن ثم تم البدء في إقامة ما يسمى البؤر الاستيطانية التي يطلق عليها الاحتلال الإسرائيلي أنها غير شرعيّة، لكنه يمدّها بكل ما تحتاجه من الخدمات والحماية الأمنية، وبعد ذلك ينتظر الاحتلال الإسرائيلي الوقت السياسي المناسب لتحويل هذه البؤر إلى مستوطنات رسمية، إلى جانب التركيز على تكثيف المستوطنات في القدس وما حولها، وقد علل الاحتلال الإسرائيلي هذا التوسّع الكبير في بناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية في مستوطنات الضفة الغربية بالتكاثر السكاني الطبيعي للمستوطنين فيها (بتسيلم، 2002).

وفي هذه المرحلة تم الاعتماد على العديد من الخطط الاستيطانية التي تخدم المشروع التوسّعي الإسرائيلي في الضفة الغربية، وهي على النحو الآتي:

خطة القدس الكبرى

في العام 1993 بدأت عملية تهويد واسعة للمدينة المقدسة بخطة القدس الكبرى "المتروبوليتان"(1) كخطة عشرية أولى، ثم تبعتها بعد ذلك خطط عشرية أخرى تمتد لعام 2020، وتقوم هذه الخطة على تخفيض النسبة السكانية العربية من 36% إلى ما بين 10%_12%، والتضييق عليهم في محاولة لتهجيرهم منها، وإخراج عدد من التجمعات السكانية الفلسطينية كالعيزرية وأبو ديس خارج حدود القدس بجدار فاصل عنصري، والسعي لإسكان مليون مستوطن فيها، بالإضافة إلى توسيع مساحتها لتصل إلى أكثر من 10% من مساحة الضفة الغربية، أو ما يعادل 600 كم^2 تقريباً، لتمتد ما بين مستوطنة بيت شيمش غرباً حتى أريحا والبحر الميت شرقاً، ومن غوش عتصيون جنوباً شمالي محافظة الخليل حتى رام الله شمالاً، من خلال أحزمة وكتل استيطانية متصلة جغرافياً وتوسيع البناء فيها.(علاونة، 2014) (أنظر إلى الخريطة رقم 9)

مشروع نتنياهو

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) في 1997/3/21 عن خطته التي تشبه إلى حد ما مشروع آلون مع بعض التعديلات، ويتضمن المشروع ما يأتي:

- إعطاء الفلسطينيين 45_50% من مساحة الضفة الغربية وهي على شكل جزر معزولة (سجون كبيرة) منفصلة عن بعضها البعض.
- أن يحتفظ الاحتلال الإسرائيلي بالمناطق الحيوية المهمة في الضفة الغربية، وهي غور الأردن والقدس الكبرى وخطوط التماس مع الأراضي المحتلة عام 1948 والتي تسمى خط الهدنة، وجميع كتل المستوطنات في الضفة الغربية، عدم التنازل عن السيادة الكاملة على القدس.
- تفكيك جزء من المستوطنات البعيدة والنائية، التي تكون على شكل جيوب داخل مناطق السلطة الفلسطينية، ويكون عليها خطر من الناحية الأمنية. (مركز الزيتونة للدراسات، 2012، ص13)

(1) المتروبوليتان هو مصطلح في التخطيط العمراني يطلق على المدن الكبرى، والتي تشمل المدينة الأم إضافة إلى المدن والقرى المحيطة بها والقريبة منها، وهي مركز كبير تتألف من عدد كبير من السكان والعاملين المرتبطين بالمنطقة، وتمتد على مجال ترابي واسع.

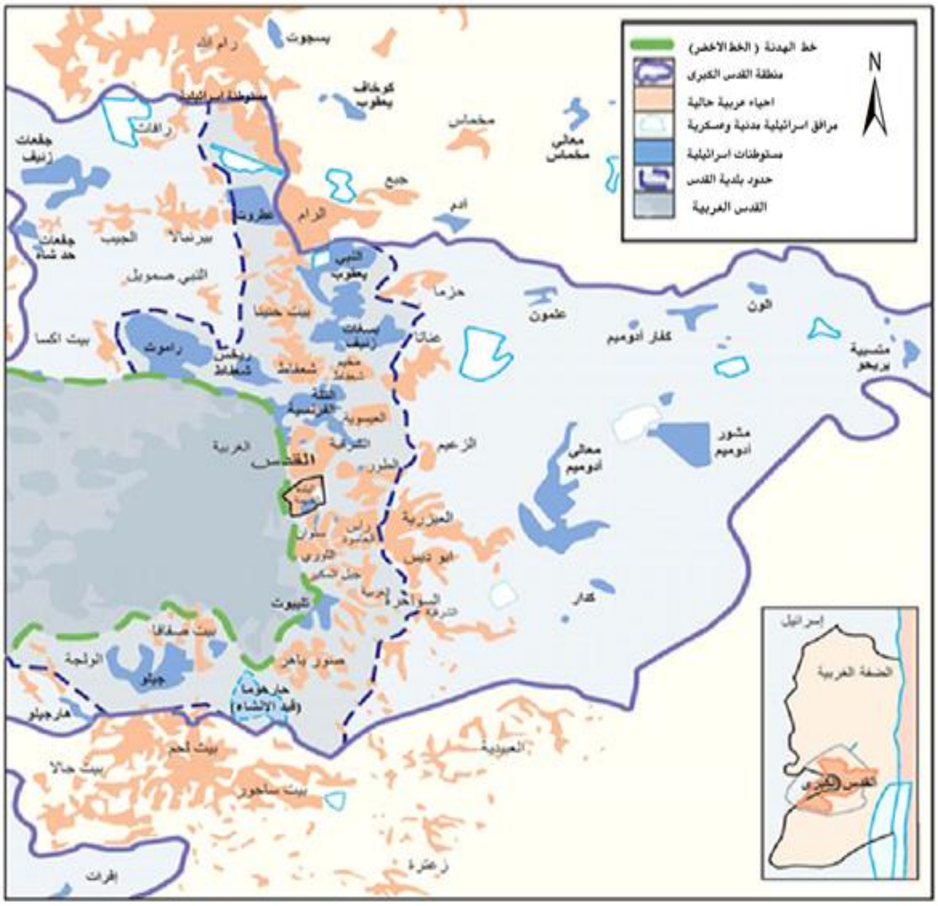

الخريطة (9): خطة القدس الكبرى الاستيطانية.

المصدر: (The Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA

خطة غالانت

تم الإعلان عن هذه الخطة في نهاية العام 2017، وتنسب هذه الخطة إلى (يوآف غالانت) وزير البناء والإسكان الإسرائيلي الذي صرح بأنّ إسرائيل تخطط لبناء مليون وحدة سكنية استيطانية جديدة في الضفة الغربية، خلال الأعوام العشرين المقبلة، مشيراً إلى أن نسبة 20% إلى 30% منها ستقام ضمن مشروع القدس الكبرى؛ كل ذلك من أجل السيطرة على القدس وفصلها عن باقي المدن والقرى الفلسطينية (معهد أريج، 2017، ص18).

يلاحظ أن جميع الخطط والمشاريع في هذه المرحلة قد ركزت بشكل كبير على تحقيق وإنجاح مخطط القدس الكبرى الاستيطاني التوسّعي، وذلك من خلال تكثيف إقامة المستوطنات وتوسيعها من خلال إنشاء المزيد من الوحدات السكنية الاستيطانية في القدس وما حولها، إلى جانب تشجيع هجرة المستوطنين للإقامة فيها؛ وذلك في محاولة لتهويدها والسيطرة عليها وقلب واقعها الديموغرافي وعزلها عن باقي محافظات الضفة الغربية، وهذا يؤدي إلى فصل الضفة الغربية إلى قسمين شمالي يضم محافظات رام الله ونابلس وجنين وطوباس وطولكرم وقلقيلية وسلفيت وأريحا، وجنوبي يضم محافظات بيت لحم والخليل، إضافة إلى ذلك فقد دعت هذه الخطط إلى تعزيز السيطرة على المناطق الحيوية الاستراتيجية في الضفة الغربية كمنطقة غور الأردن والسفوح الغربية المطلة على الأراضي المحتلة عام 1948 وجميع كتل المستوطنات في الضفة الغربية.

النتائج والتوصيات

يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصل إليها الباحث بناءً على ما تم عرضه من معلومات إلى ما يلي :

1. أنّ السياسة الاستيطانية الإسرائيلية تقوم على استراتيجية معدّه ومخطط لها مسبقاً، بحيث تسعى هذه الاستراتيجية إلى السيطرة والتحكّم بأفضل وأهم المواقع في الضفة الغربية لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية؛ كل ذلك على حساب المواطن والأرض الفلسطينية.

2. تبيّن أن الدوافع الدينية والتاريخية هي المحرك الأيديولوجي لإقامة المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، إذ نجحت الحركة الصهيونية في استغلال الدين والتاريخ كستار لخدمة مشروعها الاستيطاني التوسّعي في الضفة الغربية، هذا إلى جانب الدوافع السياسية والأمنية، إذ استطاع الاحتلال الإسرائيلي من خلال إنشاء هذه الشبكة من المستوطنات فرض السيطرة الأمنية على التجمعات الفلسطينية من جهة، وحماية الحدود مع الدول العربية من جهة أخرى، كما حرمت هذه المستوطنات التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية للحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، أما الدوافع الاقتصادية فتمثلت في سيطرة هذه المستوطنات وتحكّمها في الثروات الطبيعية الموجودة في الضفة الغربية واستغلالها لخدمة المستوطنين، أضف إلى ذلك الدوافع الديموغرافية والنفسية، حيث عملت هذه المستوطنات على خلق واقع ديموغرافي جديد في الضفة الغربية وخصوصاً في القدس يصل فيه الفلسطينيون إلى حالة من اليأس والإحباط والتسليم بالأمر الواقع المتمثل في وجود المستوطنات وسيطرتها على الأراضي الفلسطينية ونهب خيراتها.

3. استخدم الاحتلال الإسرائيلي العديد من الوسائل والآليات لإضفاء الشرعيّة على عمليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ومصادرتها، من خلال الرجوع إلى بنود القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية وتفسيرها لخدمة أهدافه الاستيطانية التوسّعية، فشرّع قانون أراضي الدولة الذي استولى من خلاله على حوالي 30_ 40% من مساحة الضفة الغربية

ووضعها تحت تصرّف المستوطنات، وفي حالة عدم وجود بعض المسوّغات القانونية فإن الاحتلال الإسرائيلي يلجأ إلى إصدار القوانين والأوامر العسكرية الملزمة، كقانون أملاك الغائبين، ومصادرة الأراضي للأغراض العسكرية أو مصادرة الأراضي بحجة الأغراض العامة كشق الطرق وإنشاء البنية التحتية أو مصادرة الأراضي باعتبارها محميات طبيعية وحدائق عامة أو مصادرة الأراضي باعتبارها مسجلة باسم خزينة المملكة الأردنية الهاشمية أو شراء الأراضي من خلال صفقات مشبوهة وبيعها لليهود، وقد تبيّن أن كل عمليات المصادرة والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية كانت لتحقيق هدف واحد: بناء شبكة من المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها المستمر مع مرور الوقت لخدمة العديد من الأهداف.

4. ظهر أن الاحتلال الإسرائيلي اعتمد على العديد من الخطط والمشاريع لإقامة المستوطنات وتكثيفها في الضفة الغربية، ففي بداية احتلاله للضفة الغربية اعتمد على خطط ومشاريع آلون وديان وغاليلي التي دعت إلى تكثيف إقامة المستوطنات في مناطق غور الأردن والمناطق المشرفة على البحر الميت والقدس وفي محيطها، ومع اعتلاء حزب الليكود السلطة لدى الاحتلال ظهرت خطط شارون ودروبلس التي تشجع إقامة المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، مع التركيز على المناطق الاستراتيجية كالمرتفعات الجبلية والمناطق المحاذية للخط الأخضر والقدس ومحيطها، ومع بدء عمليات التفاوض بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي اعتمد الاحتلال على خطط توسيع المستوطنات القائمة بآلاف الوحدات السكنية الاستيطانية وخصوصاً في مستوطنات القدس وما حولها لتحقيق خطة القدس الكبرى.

ويترتب على النتائج التي تم التوصل إليها مجموعة من التوصيات، وهي على النحو الآتي:

1. ضرورة إعداد استراتيجية أو خطة وطنية شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للأراضي الفلسطينية ومواجهة الأخطار الناجمة عن التوسّع الاستيطاني الإسرائيلي.
2. الامتداد العمراني الفلسطيني الأفقي بدلاً من الامتداد العمراني العمودي من أجل الحد من ظاهرة استنزاف ومصادرة الأراضي الفلسطينية.
3. تعزيز دور الإعلام في مقاومة المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية؛ وذلك من خلال شن حملة إعلامية فلسطينية وعربية وإسلامية وبلغات مختلفة من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، لفضح وإظهار خطر الممارسات والاعتداءات التي تقوم بها في الأراضي الفلسطينية ولدعم صمود الفلاحين الفلسطينيين في أراضيهم.
4. فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في إقامته للمستوطنات وتوسيعها من أجل السيطرة والتحكّم بالموارد والثروات الفلسطينية في المنظمات العالمية والمحافل الدولية.

المراجع العربية

- ابراهيم. (1998). *القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن*، الطبعة الأولى، مطبعة الفتيان، بغداد، العراق.
- أبو الليل، محمد جبر. (2012). *التحليل الجغرافي لدرجات الحرارة في الضفة الغربية دراسة تطبيقية باستخدام gis*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
- أبو حرب، قاسم. (1987). *المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1967-1987)*، الطبعة الأولى، جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين.
- أبو ظريفة، وجيه. (2006). *الآثار السلبية للمستوطنات على الشعب الفلسطيني وآليات المقاومة*، ضمن كتاب الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، تحرير ذياب مخادمة وموسى الدويك، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص105_ص130.
- أبو عرفة، عبد الرحمن. (1981). *الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية*، الطبعة الأولى، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس، فلسطين.
- أبو عصيدة، محمد غنام. (2019). التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية وتأثيرها على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. أطروحة دكتوراه، جامعة صفاقس. تونس.
- اشتيه، محمد. (2017). *المستعمرات الاسرائيلية وتآكل حل الدولتين*، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، البيرة، فلسطين.
- الأطرش، أحمد. (2014): *جغرافيا الاستيطان (كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى كنتونات)*، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين.
- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (OCHA). (2005). *الآثار الانسانية لجدار الضفة الغربية على التجمعات السكانية الفلسطينية*، القدس، فلسطين.
- أيوب، حسن. (2006): *التوجهات السياسية والأمنية الإسرائيلية تجاه الاستيطان*، ضمن كتاب الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الاردن، ص67_ص91.
- بركات، نظام محمود. (1986). *الاستيطان اليهودي في فلسطين بين النظرية والتطبيق*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.
- البطش، جهاد شعبان. (2003). *الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة*، الطبعة الأولى، مكتبة اليازجي، غزة، فلسطين.
- التفكجي، خليل. (2006). *الاستراتيجية الاستيطانية في البرنامج الإسرائيلي*، ضمن كتاب الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، تحرير ذياب مخادمة وموسى الدويك، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الاردن، ص43_ص65.
- التفكجي، خليل. (2011). *الاستيطان بالضفة الغربية وحلم الدولة*، ضمن كتاب الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين (دراسات استراتيجية وقانونية)، تحرير صالح خليل أبو أصبع وأحمد سعيد نوفل، مؤتمر الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين 2010(جامعة فيلادلفيا)، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص35_ ص66.

- حباس، وليد. (2017). مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطار نظري جديد، *مجلة قضايا إسرائيلية*، العدد 66، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، فلسطين، ص114- ص127.
- حلبي، أسامة. (1986). *مصادرة الأرض في الضفة الغربية المحتلة (دراسة قانونية تحليلية)*، جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين.
- خمايسي، راسم محي الدين. (1989). *سياسة التخطيط الإسرائيلية وهدم المباني في الضفة الغربية*، ط1، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، فلسطين.
- دوعر، غسان محمد. (2012). *المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية الاعتداء على الارض والانسان*، الطبعة الاولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
- شحادة، امطانس. وجريس، حسام. (2013). *دولة رفاه المستوطنين: الاقتصاد السياسي للمستوطنات*، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين.
- شقيرات، خضر. (1995). *السمات الجديدة في السياسة الاستيطانية الإسرائيلية، ضمن كتاب الاستيطان تحدي السلام*، الطبعة الاولى، مركز القدس للإعلام والاتصال، القدس، فلسطين، ص27_ ص31.
- عايد، خالد. (1986). *الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود (1977- 1984)*، الطبعة الاولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.
- علاونة، كمال ابراهيم. (2014). *خطة تهويد القدس الكبرى للعام 2020*، باحث مختص في الشؤون الاسرائيلية، تاريخ زيارة الموقع 2018/1/22، انظر إلى الرابط الالكتروني: http://iswy.co/e11fqm
- غلمي، محمد عودة. (2001)، *تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس (1967/ 1998)*، دار الريان للطباعة، نابلس، فلسطين.
- قيطة، محمد أمير. (1999). *المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (دراسة جيوبولوتيكية)*، مكتبة ومطبعة دار المنار، رام الله، فلسطين.
- المرداوي، محمود. (2016). *المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية أصل التسمية ودلالاتها*، الطبعة الأولى، مركز رؤية للتنمية السياسية، اسطنبول، تركيا.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2012). *الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية 1993/2011*، تقرير معلومات رقم 21، قسم الارشيف والمعلومات، بيروت، لبنان.
- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، 2002، سلب الأراضي: سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، تاريخ زيارة الموقع: 2018/8/2، انظر إلى الرابط الالكتروني: https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205_land_grab
- معتوق، سمير. (1992). *الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية 1967/1985*. الطبعة الأولى، دار البشير، عمان، الأردن.
- معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). (2015). *مخططات العزل والاستيطان الاسرائيلية تدمير مقومات حل الدولتين*، القدس، فلسطين، تاريخ زيارة الموقع: 2018/5/12، إنظر إلى الرابط الالكتروني: http://www.old.poica.org/details.php?Article=8596

– معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). (2017). *إسرائيل توسع من دائرة النشاطات الإسرائيلية خلال العام 2017*، القدس، فلسطين.

– منصور، انطوان. (1984). *اقتصاد الصمود، ترجمة حنا الغاوي عن اللغة الفرنسية*، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

– منصور، جوني. (2014). *إسرائيل والاستيطان الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والاحزاب والرأي العام (1967 _ 2013)*، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين.

– الهدهد، آمال والتيتي، رامز. (2009). *أثر المصانع الإسرائيلية على الصحة والبيئة الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية، حالة دراسية: محافظتي طولكرم وسلفيت*، بحث علمي مقدم في مؤتمر الصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات الإسرائيلية جسور سلام وتنمية اقتصادية أم دمار للإنسان والبيئة ؟؟، طولكرم، فلسطين.

– وزارة الحكم المحلي الفلسطينية. (2018). *نظام الجيومولج للمعلومات المكانية*، رام الله، فلسطين.

References (Arabic & English)

– Abu Al-Lail, Muhammad Jabr. (2012). *Geographical Analysis of Temperatures in the West Bank, An Applied Study Using GIS*, Unpublished Master Thesis, Islamic University, Gaza, Palestine.

– Abu Arafa, Abd al-Rahman. (1981). *Settlement: Practical Application of Zionism*, First Edition, Abu Arafa Press and Publishing Agency, Jerusalem, Palestine.

– Abu Asida, Muhammad Ghannam. (2019). *Geographical distribution of Israeli settlements and their impact on the Palestinian population in the West Bank*, PhD thesis, University of Sfax, Tunisia.

– Abu Harb, Qassem. (1987). *Israeli Colonies in the West Bank and Gaza Strip (1967-1987)*, First Edition, Arab Studies Association, Jerusalem, Palestine.

– Abu Zarifa, Wajih. (2006). *The Negative Effects of Settlements on the Palestinian People and Resistance Mechanisms, Within the Book of Jewish Settlement and its Impact on the Future of the Palestinian People*, Editing Thiyab Mukhaddam and Moses Dweik, First Edition, Center for Middle Eastern Studies, Amman, Jordan, pp. 105_ p. 130.

- Al-Atrash, Ahmed. (2014). *The Geography of Settlement (How to Convert the West Bank to Cantons)*, Palestinian Center for Israeli Studies (Madar), Ramallah, Palestine.
- Alawneh, Kamal Ibrahim. (2014). *The Great Judaization Plan for the year 2020*, a researcher specializing in Israeli affairs, the date of the site's visit 22/1/2018, see the link: http://iswy.co/e11fqm
- Al-Batsh, Jihad Shaaban. (2003). *Zionist Settlement in the Gaza Strip*, First Edition, Al-Yazji Library, Gaza, Palestine.
- Al-Hudhud, Amal. & Al-Titi, Ramiz. (2010). *The impact of Israeli factories on the Palestinian health and environment in the northern governorates of the West Bank ?* Tulkarm, Palestine.
- Al-Mardawi, Mahmoud. (2016). *Israeli settlements in the West Bank, the origin and significance of the name*, first edition, Ruya Center for Political Development, Istanbul, Turkey.
- Al-Takfaji, Khalil. (2006). *The Settlement Strategy in the Israeli Program, Within the Book of Jewish Settlement and its Impact on the Future of the Palestinian People*, Editing Thiyab Mukhaddam and Musa Al-Dwaik, First Edition, Center for Middle Eastern Studies, Amman, Jordan, pp. 43_ p. 65.
- Al-Takfaji, Khalil. (2011). *West Bank Settlement and the State's Dream, in the book "Israeli Settlement in Palestine (Strategic and Legal Studies)"*, edited by Saleh Khalil Abu Asbaa and Ahmed Saeed Nofal, Israeli Settlement Conference in Palestine 2010 (Philadelphia University), Dar Al-Baraka for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, pp. 35_ p. 66.
- Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations. (2012). *Israeli settlement in the West Bank 1993/2011*, Information Report No. 21, Archives and Information Department, Beirut, Lebanon.
- Applied Research Institute (ARIJ), (2009). *The Dilemma of Land Registration in the West Bank*. Bethlehem. Palestine, p. 7.

- Applied Research Institute (ARIJ). (2009). *The Dilemma of Land Registration in the West Bank*, Bethlehem, Palestine, p. 7.
- Applied Research Institute (ARIJ). (2015). *Israeli isolation and settlement plans destroying the foundations of the two-state solution*, Jerusalem, Palestine, Date of site visit: 12/5/2018, see the link: www.old.poica.org/details.php?Article=8596
- Ayed, Khaled. (1986). *Settlement colonization of the occupied Arab territories during the Likud era (1977-1984),* first edition, Institute for Palestine Studies, Beirut, Lebanon.
- Ayoub, Hasan. (2006). *Israeli political and security attitudes towards settlement, within the book of Jewish settlement and its impact on the future of the Palestinian people*, first edition, Center for Middle Eastern Studies, Amman, Jordan, pp. 67_ p. 91.
- Barakat, Mahmoud's regime. (1986). *Jewish settlement in Palestine between theory and practice*, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon.
- Benvenesit, M. (1984). *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies*, American Entrprize Institute, Washlngton, p. 112.
- Benvenesit, M. (1984). *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies*, American Entrprize Institute, Washlngton, p. 112.
- Benvenesit, M. (1986). *Report 1986: demographic, economic, legal, social, and political developments in the West Bank*, West Bank Data Base Project, Jerusalem, p.102.
- Benvenesit, M. (1986). report 1986: demographic, economic, legal, social, and political developments in the West Bank, West Bank Data Base Project, Jerusalem, p.102.
- Dahlan, A.S.M (1987). *Population Characteristics and Settlement Changes in the Gaza Strip*. Unpublished Ph.D. Thesis, Department of Geography, University of Durham, UK.

- Dahlan, A.S.M. (1987). *Population Characteristics and Settlement Changes in the Gaza Strip*. Unpublished Ph.D. Thesis, Department of Geography, University of Durham, UK.
- Doar, Ghassan Muhammad. (2012). *Zionist settlers in the West Bank, Assault on the ground and the person*, first edition, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut, Lebanon.
- Ghulami, Muhammad Awda. (2001). *History of Jewish Settlement in the Nablus District (1967/1998)*. Dar Al Rayyan Printing House, Nablus, Palestine.
- Habbas, Walid. (2017). The Concept of Settlement Colonialism: Towards a New Theoretical Framework, *Journal of Israeli Issues*, No. 66, Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS), Jerusalem, Palestine, pp. 114- p. 127.
- Halabi, Osama. (1986). *Land Confiscation in the Occupied West Bank (Analytical Legal Study)*, Arab Studies Association, Jerusalem, Palestine.
- Ibrahim. (1998). *General Rules in the Comparative Penal Code*, first edition, Boys ’Press, Baghdad, Iraq.
- Israel, West Bank, http://www.findlatitudeandlongitude.com
- Israel, West Bank, http: http://www.findlatitudeandlongitude.com
- Khamisi, Rasim Mohiuddin. (1989). *Israeli Planning Policy and Building Demolition in the West Bank*, 1st Floor, Palestinian Academic Association for International Affairs, Jerusalem, Palestine.
- Maatouk, Samir. (1992). *The geographical basis for settlement colonization in the West Bank*, 1967/1985, first edition, Dar Al-Bashir, Amman, Jordan.
- Mansour, Antoine. (1984). *The Economy of Resilience, translated by Hanna Al-Ghawi*, first edition, Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, Lebanon.

- Mansour, Johnny. (2014). *Israel, Constant and Transformed Settlement in Governmental Positions, Parties, and Public Opinion (1967_ 2013)*. Palestinian Center for Israeli Studies (MADAR), Ramallah, Palestine.
- Palestinian Ministry of Local Government. (2018). *Geomolage System for Spatial Information*, Ramallah, Palestine.
- Qita, Muhammad Amir. (1999). *Israeli settlements in the West Bank and Gaza Strip (geopolitical study)*, Dar Al-Manar Library and Press, Ramallah, Palestine.
- Shchadeh, Raja. (1985). *Occupiers Law*, Israel and the West Bank Institute for Palestine Studies, Washington, p.35.
- Shchadeh, Raja. (1985). *Occupiers Law, Israel and the West Bank Institute for Palestine Studies*, Washington, p.35.
- Shehadeh, Emmans. & Grace, Hussam. (2013). *The Welfare of the Settlers: The Political Economy of Settlements*, The Palestinian Center for Israeli Studies (MADAR), Ramallah, Palestine.
- Shtayeh, Muhammad. (2017). *Israeli colonies and the erosion of the two-state solution*, Palestine Liberation Organization, Research Center, Al-Bireh, Palestine.
- Shtayyeh, M. (2015*). Israeli Settlements and the Erosion of the Two-States Solution, Research Center of the Palestine Liberation Organization,* Ramallah, Palestine, p. 80.
- Shtayyeh, M. (2015). *Israeli Settlements and the Erosion of the Two-States Solution*, Research Center of the Palestine Liberation Organization, Ramallah, Palestine, p. 80.
- Shuqairat, Khidr. (1995). *New features in Israeli settlement policy, within the book "The Settlement of Peace Challenge"*, first edition, Jerusalem Media and Communication Center, Jerusalem, Palestine, p. 27_, p. 31.

- The Applied Research Institute (ARIJ). (2017). *Israel expanded from the circle of Israeli activities during 2017*, Jerusalem, Palestine.
- The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (B'Tselem). (2002*). Land Loot: Israeli Settlement Policy in the West Bank*, Date of site visit: 2/8/2018, see the link: www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205_land_grab
- The Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA).
- The Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA).
- United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territories (OCHA). (2005). *Humanitarian Impact of the West Bank Wall on Palestinian Communities*, Jerusalem, Palestine.